مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية وسبل تعزيزها في ظل جائحة كورونا "دراسة استشرافية"

إعداد

د/ هناء محمد محمدي هيكل
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

ملخص البحث:

أفرزت جائحة كورونا التي تعرض لها العالم بأسره الكثير من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي أثرت على اقتصاديات جميع دول العالم لما فرضته من إجراءات للعزل والحظر الكلي أو الجزئي والتي تتوقع الدراسات والتقارير امتداد آثار تلك الجائحة إلى عدة سنوات حتى يتم التعافي منها، ولكن على الرغم من سلبيات تلك الجائحة فكان هناك منحة من هذه المحنة؛ ألا وهي لفت أنظار العالم إلى أهمية البحث العلمي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسرعت من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل في التعليم والعمل عن بُعد لمواجهة هذه الأزمة. وكان لزامًا على الجامعات المصرية بما أنها معقل للفكر والبحث العلمي أن تقود حركة التطوير والتغيير وتواكب المستجدات العالمية من تعليم وتدريب عن بُعد وكذلك غرس مهارات التعليم والعمل الرقمي لدى منتسبيها، استهدف البحث الحالي إلى تعزيز ريادة الأعمال الرقمية في الجامعات المصرية مواكبًة لما فرضته الجائحة من الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والتواصل عبر الإنترنت في التعليم والعمل والتجارة وتغير النظرة إلى الصور التقليدية من التعليم والعمل، وتم استخدم المنهج الوصفى التحليلي في وصف وتحليل الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث. وتوصل البحث إلى ثلاثة سيناريوهات مستقبلية كبدائل محتملة يمكن أن تتخذها الجامعات المصرية وصولًا لتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال الرقمية – الجامعات المصرية – جائحة كورونا – دراسة استشرافية

The elements of digital entrepreneurship in Egyptian universities and ways to enhance them in light of the Corona pandemic "a prospective study"

Abstract:
The Corona pandemic, to which the entire world was exposed, has resulted in many negative social and economic repercussions that have affected the economies of all countries of the world due to the measures it imposed on isolation and total or partial bans. Studies and reports expect the effects of that pandemic to extend for several years until recovery from it, but despite The negatives of that pandemic, there was a bonus from this ordeal; Namely, it drew the world's attention to the importance of scientific research and reliance on information and communication technology, and accelerated the use of modern technological means and means of communication in education and remote work to confront this crisis. It was necessary for Egyptian universities, as they are a stronghold of thought and scientific research, to lead the movement of development and change and keep pace with global developments in terms of distance education and training, as well as instilling education and digital work skills among its members. On modern technology and means of communication and communication via the Internet in education, work and commerce, and changing the perception of traditional forms of education and work. The research found three future scenarios as possible alternatives that Egyptian universities could take to enhance the elements of digital entrepreneurship.
Keywords: digital entrepreneurship - Egyptian universities - Corona pandemic - a forward-looking study

مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية وسبل تعزيزها في ظل جائحة كورونا "دراسة استشرافية"

إعداد

د/ هناء محمد محمدي هيكل
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

مقدمة:

شهد العالم سلسلة من التغيرات والتحديات في جميع مجالات الحياة، ومن أعظم التحديات التي واجهت العالم والتي لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث جائحة كورونا؛ والتي اجتاحت العالم بأسره، وكان لها عظيم الآثر في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وأدت إلى غلق تام للمدارس والجامعات وتوقف العمل وعرقلة سير الحياة العامة، وتفاقمت حدة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهي مشكلات ليست وليدة الظروف الراهنة ولكنها مشكلات مستمرة وتبذل معظم دول العالم وخاصة الدول النامية الكثير من الجهود لحلها.

وتأتي في مقدمة هذه المشكلات: مشكلة البطالة والتي تعتبر من أخطر وأهم المشكلات المؤثرة والمعرقلة للنمو الاقتصادي لمعظم الدول، وهي كذلك مشكلة اجتماعية تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع "ويترتب عليها العديد من المشكلات ومنها على سبيل المثال: الفقر، والانحراف، والعنف، وتدهور القيم"، وهي مشكلة سياسية حيث إن الاستقرار السياسي لأية دولة لا يأتي إلا بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ولذلك اتجهت أنظار العالم إلي الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لمواجهة هذه الأزمة والتغلب على هذه المشكلات، وحدث تغير في شكل التعليم والاقتصاد؛ وظهر التعليم الرقمي والاقتصاد الرقمي من خلال: التعليم والتدريب الأونلاين، وعقد ندوات

ومؤتمرات عالمية - عبر العديد من التطبيقات لتسهيل التواصل في ظل ظروف جائحة كورونا- والبحث عن فرص عمل والتجارة والتسويق الإلكتروني.

وفي الوطن العربي وخاصة مصر وكنتيجة طبيعية لتزايد أعداد متخرجي الجامعات مع ارتفاع نسبة البطالة إضافة لأزمة كورونا، كان لزامًا على الجامعات باعتبارها معقل الفكر وبيوت الخبرة والإبداع أن تتحول من جامعات تقليدية إلى جامعات رقمية، وأن تعيد النظر في فلسفتها وأهدافها وبرامجها التعليمية والتدريبية وطرائق تدريسها، وأن توجه أنظار طلابها وتغرس فيهم ثقافة ريادة الأعمال الرقمية والتدريب على المشروعات الريادية الرقمية وأيضًا إدراج مقرر لتعليم ريادة الأعمال الرقمية.

مشكلة البحث:

في ظل تداعيات جائحة كورونا أصبح العمل عن بُعد هو المعيار لمعظم الأعمال في القطاعين العام والخاص، والتعليم من المنزل كوسيلة داعمة من خلال منصات رقمية، تحافظ على تفاعل الطلاب، والكثير من الشركات التي استبدلت أدوار موظفيها بشكل كبير من خلال الاستعانة بحلول وأدوات وخدمات رقمية، وكذلك اعتمد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم على الطلبات الخارجية وخدمات التوصيل من خلال الإنترنت (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، ٢٠٢٠، ٢١) من الضروريات الملحة. وعليه فإن الدول التى تمتلك الأدوات الرقمية هي أكثر الدول نجاحًا في التعامل مع أزمة كورونا على العكس من الدول التى تفتقد هذه الأدوات.

وبالتالي فعلى الرغم أن جائحة كورونا تُعد أزمة إلا أنها فرصة أمام الشباب للبحث عن أفكار مبدعة وابتكارية لمواكبة متطلبات سوق العمل الإلكتروني. ومن الملاحظ أن هناك توجهًا استراتيجيًا من القيادات السياسية داخل جمهورية مصر العربية لمواكبة هذه التغيرات الحادثة في ظل هذه الأزمة والبحث عن الحلول والبدائل الممكنة من خلال التحول الرقمي في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، وأصبح التحول من ريادة الأعمال التقليدية إلى الرقمية المخرج لمواجهة التطورات

العالمية والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم أجمع، حيث تنظر دراسة (زهاو وكولير) ,Zhao & Collier) (2016 إلى ريادة الأعمال الرقمية على أنها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والابتكار، ويتمتع رواد الأعمال بوضع فريد يسمح لهم باستغلال الفرص واعتماد أساليب وطرق إنتاجية حديثة وإعادة تشكيل المنافسة باختراق أسواق جديدة.

ومن خلال الدراسات السابقة والتقارير التى تناولت بالدراسة والتحليل ريادة الأعمال التقليدية والمحاولات التي بذلت لتأصيل ريادة الأعمال بالتعليم الجامعي وغرس مهارات وثقافة العمل الريادي؛ وجود الكثير من نواحي الخلل والقصور التي تضعف من جهود الأخذ بريادة الأعمال في صورتها التقليدية؛ والتي تتطلب بنية تحتية مكلفة وأعباء لوجيستية لا تتوافر لدى الجميع، حيث أوضح العديد من الدراسات (المسيل، وآخرون، ٢٠١٨)،(عبد ربه، ٢٠١٨)، (موسى، ٢٠١٨)، (الرميدي، ٢٠١٨)، (الدهشان، ٢٠١٨) أن من أهم المشكلات التى تواجه ريادة الأعمال: قلة الوعي بفكرة الريادة، وضعف التمويل، وقلة الخبرات الاستشارية، والبيروقراطية والتعقيدات الإدارية والقانونية، وقصور الموارد والبنية التحتية، وغياب التعليم الريادي ودعم ريادة الأعمال داخل الجامعات.

وفي مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩؛ حصلت مصر على المرتبة (٩٥) من بين (١٤١) دولة في محور تعقد وتطور بيئة الأعمال، وحصلت على المرتبة (٦١) في محور القدرة على الابتكار، وفي هذا المحور السابق تحسن فيه وضع مصر بشكل كبير حيث ارتفعت مرتبتها إلى ٦١ في عام ٢٠١٩ مقارنة بالمرتبة ١٢٠ في عام ٢٠١٣ (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٢٠، ٢١). وحسب تقرير (مؤشر الاقتصاد العربي، ٢٠٢٠، ١٥)؛ فإن مصر من الدول الواعدة رقمياً -وهي الدول التي قطعت شوطاً في مسيرة التحول الرقمي-، ويمكن اعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار، وتتميز بامتلاكها بنية تحتية ومعرفية كافية للانطلاق نحو الأمام ويمكنها خلال فترة متوسطة تتراوح بين السنتين والأربعة الانتقال لمصاف الدول الرقمية القائدة بحال تبنت خطط جريئة وحاسمة

نحو استكمال خططها للتحول الرقمي. وتحتاج تلك الدول ومن بينها مصر لاستكمال أعمال الربط الرقمي وتعميق استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية لدعم تقديم الخدمات لكافة المواطنين بالدقة والكفاءة المطلوبة. كما لوحظ أن تلك الدول لم تستكمل الشمولية الرقمية لكافة المواطنين ومازال العديد من الأنشطة الاقتصادية يجري خارج المنظومة الرسمية وغير مشمولة مالياً ورقمياً.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف السبيل لتعزير مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية في ظل جائحة كورونا؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما الفلسفة التي تقوم عليها ريادة الأعمال الرقمية؟
٢- ما الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على المجتمع المصري؟
٣- ما طبيعة واقع ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية؟
٤- ما أهم السيناريوهات المستقبلية البديلة لتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على الفلسفة التي تقوم عليها ريادة الأعمال الرقمية ومقوماتها.
٢- رصد الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على المجتمع المصري.
٣- تشخيص واقع تطبيق ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.
٤- وضع عدد من السيناريوهات البديلة لتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث الحالي في مجموعة من النقاط لعل من أهمها ما يلي:

١- التوجه العالمي نحو استخدام الوسائل والتطبيقات التكنولوجية الحديثة في التعليم والتدريب والعمل والتسوق في ظل جائحة كورونا.

٢- أهمية الدور الذي تؤديه ريادة الأعمال الرقمية في حل بعض المشكلات المجتمعية.

٣- استجابة لحرص الدولة المصرية على تطوير الجامعات المصرية بما يتناسب مع تحديات العصر الحديث وفي ضوء توجهاتها الاستراتيجية.

٤- توعية المسئولين وصناع القرار داخل الجامعات بأهمية الدور الذي تؤديه ريادة الأعمال الرقمية في حل بعض مشكلات المجتمع المصري في ظل جائحة كورونا.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفى الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره وتحليل كافة أبعاده، ويستخدمه البحث عند وصف وتحليل الأدبيات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث من حيث مفهوم وأهمية ريادة الأعمال الرقمية والفرق بينها وبين ريادة الأعمال التقليدية، ورصد واقع ومعوقات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

كما يستخدم البحث أسلوب السيناريو؛ وذلك لوضع مجموعة من السيناريوهات البديلة لتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

مصطلح البحث: من أهم مصطلحات المستخدمة في البحث، ما يلي:

ريادة الأعمال الرقمية: Digital Entreprenurialship

ينظر إلى ريادة الأعمال الرقمية باختصار على أنها: تأسيس مشروعات جديدة أو تحويل مشروعات قائمة عن طريق استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة (European Commission, 2013,2).

وتعرف إجرائيا في البحث الحالي بأنها توفر مجموعة من المقومات في منظومة التعليم الجامعي لغرس وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية لدى الشباب كمحاولة لمواكبة التغيرات العالمية الحادثة ومدخلًا لحل بعض المشكلات المجتمعية التي يعانى منها المجتمع المصري في ظل جائحة كورونا.

محاور البحث:

يسير البحث وفقًا للمحاور البحثية التالية:

١- الفلسفة التي تقوم عليها ريادة الأعمال الرقمية.

٢- الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على المجتمع المصري.

٣- طبيعة واقع ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

٤- وضع عدد من السيناريوهات البديلة لتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

المحور الأول: فلسفة ريادة الأعمال الرقمية:-

في هذا المحور سيتم تناول مفهوم الريادة، وريادة الأعمال، وريادة الأعمال الرقمية، والفرق بينهما، وفلسفة وأهداف وأهمية ريادة الأعمال الرقمية، وخصائص رواد الأعمال، ومقومات ريادة الأعمال الرقمية.

(١) **مفهوم الريادة**: ظهر مفهوم الريادة في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر بمفهوم الريادي (Entrepreneur)، ويعرفه قاموس ويبستر (Merriam, 2008, 417) بأنه "ذلك الشخص الذي ينظم ويدير ويتحمل مخاطر الأعمال أو المشروع".

ويتكون مفهموم الريادة (بن سعيد، ٢٠١٤، ٧٨) من ثلاثة أبعاد هي كالتالي: الابتكارية؛ تمثل الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات ، والتي تأخذ صيغًا تقنية. والمخاطرة؛ تتضمن الرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار فرصة مع تحمل

المسؤولية عن الفشل وكلفته. والاستدامة؛ تتعلق بالتنفيذ مع الأخذ في الاعتبار أن تكون الموارد مستدامة وذاتية.

(٢) **ريادة الأعمال "Entrepreneurship"**: يعرفها (الدهشان، ٢٠١٨، ١١) بأنها " العملية التي يتم من خلالها القيام بإنشاء عمل جديد، أو تطوير منشأة معينة من خلال توفير المصادر اللازمة، وتنظيم الموارد، ومراعاة أخذ المخاطر والعواقب المتوقعة بالحسبان؛ للتمكن من الوصول نحو القمة، إذ تختلف الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال حسب نوع المنشأة".

ويمكن تعريفها بأنها التعرف على الفرص واغتنامها وتحويلها إلى سلع وخدمات قابلة للتسويق، وإضافة قيمة لها من خلال استغلال الوقت والموادر وتحمل المخاطر وتحقيق الربح، وباختصار فإن إيجاد أو إضافة قيمة جديدة من الخصائص المميزة لريادة الأعمال (Reza, et. al, 2016, 99)

(٣) **ريادة الأعمال الرقمية "Digital Entrepreneurship ":** تعرفها **المفوضية الأوروبية** (European Commission, 2015, 5) بأنها: " الظاهرة المرتبطة بنشاط ريادة الأعمال الرقمية، وتعرف **نشاط ريادة الأعمال الرقمية** بالعمل البشري الذي يتسم بالمغامرة ويسعى إلى توليد قيمة من خلال إيجاد أو توسيع النشاط الاقتصادي باستغلال المنتجات والعمليات والأسواق الجديدة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنظر إلى **رائد الأعمال الرقمي** بأنه الشخص الذي يسعى إلى توليد القيمة من خلال إنشاء أو توسيع نطاق النشاط الاقتصادي القائم عن طريق استغلال المنتجات والعمليات والأسواق الجديدة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وبالتالي فإن ريادة الأعمال الرقمية تتمثل في تحديد الأفكار والفرص والاستفادة منها وتحويلها إلى سلع وخدمات مفيدة، مع إضافة قيمة لها على المدى الطويل من خلال

الابتكار والاعتماد على وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتى تساعد على الحصول على الربح المادي، مع مراعاة وجود المخاطرة.

(٤) **الفرق بين ريادة الأعمال التقليدية والرقمية:** ريادة الأعمال الرقمية تندرج تحت ريادة الأعمال التقليدية وتنطوي على أساليب رقمية في أداء أنشطتها والقيام بأنشطة تجارية رقمية مع تقديم سلع وخدمات رقمية، ويمكن تحويل الأعمال والمشروعات التقليدية إلى رقمية وذلك بهدف زيادة كثافة الأعمال التجارية، ومن مزايا الأعمال الرقمية (Vineela, 2018, 442): تطوير وتوسيع أنشطة الأعمال من خلال بدء مشروعات جديدة والتواصل مع أكبر عدد من العملاء في وقت أقل، ومن الاختلافات الرئيسة بين الأعمال التقليدية والرقمية **نوع المنتج؛** أي السلعة والخدمة المقدمة؛ فإذا كانت المشروعات تقدم منتجات رقمية فإنه يقال منتج رقمي، ومن خلال الدراسات يلاحظ استجابة العملاء بشكل كبير على هذه المنتجات والخدمات. ويتمثل الفرق الثاني في **مكان العمل؛** حيث عندما يتم رقمنة المنتجات والخدمات فسيتم تقليص الحيز المادي لمكان العمل حيث سيصبح مكان العمل الأساس هو الكمبيوتر والاتصال بشبكة الإنترنت وهذا سيؤدي إلى تقديم خدمة ومنتج بتكلفة أقل.

وعليه فإنه يمكن تحديد الفرق والمزايا بين ريادة الأعمال التقليدية وريادة الأعمال الرقمية في النقاط التالية (Vineela, 2018, 442-443) :

أ- **سهولة إنشاء مشروع**: حيث إن الوقت الذي يستغرقه إنشاء موقع على الإنترنت لبيع المنتجات أقل بكثير من البحث عن مكان تأسيس مشروع التقليدي.

ب- **سهولة التصنيع والتخزين**: حيث إن المنتجات والسلع الرقمية لا تحتاج إلى أدوات ومعدات مادية لإنتاجها ولا تحتاج إلى مكان للتخزين، وبالتالي تتميز بانخفاض تكلفة التصنيع والتخزين.

ج- **سهولة توزيع المنتج في الأسواق الرقمية**: حيث يمكن توزيع المنتجات من خلال شبكة الإنترنت

بسرعة كبيرة وبتكلفة زهيدة بين جميع دول العالم.

د- **مكان عمل رقمي**: وبما إن الإنترنت يربط جميع أنحاء العالم فهذا يوفر فرصة ممتازة للاستفادة من رواد الأعمال الموهوبين والمتميزين من جميع أنحاء العالم وتوظيفهم في شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ه- **منتج رقمي**: بصرف النظر عن مزايا التصنيع والتخزين والشحن؛ يوفر المنتج الرقمي المزيد من الفوائد لرواد الأعمال حيث من الممكن تكييف المنتج الرقمي مع أية تغييرات ابتكارية دون حدوث إعاقة لعملية تصنيع السلع وتسويقها.

و- **خدمة رقمية**: تتزايد أهمية الخدمات في العالم الرقمي بصورة كبيرة؛ حيث أنها ضرورية لكل عميل ولجني المزيد من الأرباح عندما تتوفر خدمة ممتازة بتكلفة أقل من قيمتها بالنسبة للعميل، مما يترك إنطباعًا إيجابيًا عند العملاء ويحقق أرباحا كبيرة لأصحاب المشروعات.

(٥) فلسفة وأهداف ريادة الأعمال الرقمية:

ترتكز ريادة الأعمال بصفة عامة على فلسفة مفاداها: كيفية استغلال الفرص المتاحة وتحويلها إلى أعمال ذات قيمة للآخرين، ويمكن أن تكون هذه القيمة مادية أو ثقافية أو اجتماعية، وذلك من خلال الابتكار والإبداع وتحمل المخاطر. وبالتالي تقوم فلسفة ريادة الأعمال الرقمية على استغلال الفرص المتاحة من التقدم التكنولوجي، وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي في شتى مناحي الحياة، واعتماد الأغلبية على التعاملات الرقمية والتسوق الإلكتروني وخاصة في ظل جائحة كورونا.

ويمكن تحديد أهداف ريادة الأعمال الرقمية في النقاط التالية:

- الإسهام في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وزيادة الناتج القومي.
- الحد من مشكلة البطالة.
- تطوير المنتجات والخدمات.

- استحداث وظائف جديدة معتمدة على التطور الرقمي.
- فتح أسواق إلكترونية جديدة.
- توفير الربح المادي.
- تحقيق ميزة تنافسية.
- استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية لتوفير الوقت والتكلفة والجهد.

(٦) أهمية ريادة الأعمال الرقمية:

ريادة الأعمال بصفة عامة وبفضل بُعدها الابتكاري؛ يمكنها تقديم إسهامًا كبيرًا في سبيل التحول الهيكلي بطرق شتى، أولًا: آلية مهمة لنقل موارد الإنتاج من الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة والإنتاجية الضعيفة إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية، سواء في الزراعة أوالصناعة أو التجارة. ثانيًا: تحفيز الاستثمار والإسهام في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وهو ما يؤدي دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي؛ وذلك بالتحفيز على إيجاد فرص عمل وتحسين المهارات والتشجيع على الابتكار التكنولوجي وزيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع المنافسة (الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ٣).

ولريادة الأعمال دور هام في دعم التنمية بالمجتمع؛ ويتمثل ذلك الدور في: إنشاء أسواق جديدة واكتشاف مصادر جديدة للموارد وتحريك الموارد الرأسمالية وتقديم تكنولوجيا جديدة وإيجاد فرص عمل جديدة (عبد ربه، ٢٠١٨، ٣٣٨-٣٣٩).

وأوضحت دراسة "توروك" (Turuk, 2018) أن ريادة الأعمال الرقمية تلعب دورا هامًا في النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المجتمع المحلي، وذلك من خلال بذل جهد كبير في تسيير أعمالهم والاستفادة من مواردهم المحلية وتوفير فرص عمل لأنفسهم وللسكان المحليين، وتؤدي زيادة نشاطهم التجاري واستثماراتهم في المناطق الأقل نموا اقتصاديًا إلى تحسين في البنية الأساسية لمجتمعهم المحلي مثل: تحسين الطرق، وإمدادات المياه، والكهرباء وغيرها من المرافق التي ما كانت لتتوفر لولا ذلك.

وكما أكدت دراسة "زهاو وكولير" (Zhao & Collier, 2016) أن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أستراليا والتي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال وتوفر المزيد من فرص العمل توفر كذلك إيرادات مادية أكبر من المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا أقل، وبين عامي (٢٠١٠،٢٠١٢) زاد عدد المشروعات الرائدة في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووفرت وظائف ضعف عدد الوظائف في المؤسسات الأقل استخدامًا للتكنولوجيا، ومن خلال نتائج إجراء دراسة عن برنامج إنتاج الطاقة في استراليا تبين "أن الأعمال التجارية الصغيرة يمكن أن توفر إيرادات إضافية قدرها ٤٩,٢ بليون دولار في السنوات العشر المقبلة من خلال تحسين استخدام التكنولوجيا الرقمية"، مما يدل على أهمية ريادة الأعمال الرقمية بالنسبة للاقتصاد الاسترالي لتحقيق رؤية أستراليا في أن تصبح اقتصادًا رقميًا رائدًا عالميًا بحلول عام ٢٠٢٠.

ويمكن تحديد أهمية ريادة الأعمال الرقمية في النقاط التالية: (Vineela, 2018, 446):

أ- **جذب أكبر عدد من العملاء أو المستهلكين**: وهذا يرجع إلى سهولة الاتصال بين البائع والمستهلك عبر الإنترنت وخاصة في هذا الوقت الراهن في ظل جائحة كورونا.

ب- **الحفاظ على المنافسة**: ذلك أنه من خلال التسويق الإلكتروني يمكن لمؤسسات الأعمال الحصول على مزيد من العملاء والقوة الكافية لمواجهة تحديات المنافسة في السوق وتنمية أعمالهم.

ج- **تعظيم قيمة الموقع الإلكتروني**: حيث إن التصميم الجيد لموقع الأعمال التجارية يجعله منصة هامة لجذب مزيد من العملاء وتحقيق هدف رائد الأعمال من مبيعات عالية.

د- **انخفاض التكاليف**: من مزايا التكنولوجيا الرقمية أنها في متناول اليد وتكاليفها منخفضة وتتباين التكلفة على حسب الاستراتيجية المستخدمة في التسويق، وبالتالي يمكن تخفيض التكلفة من خلال استخدام التقنيات الرقمية.

ه- **تغذية راجعة فورية**: من المزايا الهامة لريادة الأعمال الرقمية؛ حصول المسثمر على ردود فعل على الفور من العميل وبالتالي يمكن تعديل المنتج إذا لزم الأمر إرضاءً للعملاء.

(٧) **سمات رائد الأعمال**: يتصف رائد الأعمال بجملة من السمات كما يحددها بعض الدراسات (عبد الله، والنتشه، ٢٠١٤، ١٢)، (بونوه، وخلوط، ٢٠١١، ٦٥) وهي كالتالي:

أ- الاستقلالية والقدرة على التحكم الذاتي.

ب- المثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل الدوؤب.

ج- تحمل المخاطر.

د- السعي لتحقيق أهداف فيها قدر كبير من التحدي والاستفادة من التغذية الراجعة لأدائهم المتميز.

ه- المرونة في التفكير والعمل وعدم الخوف من الفشل.

و- القدرة على التنظيم وبناء علاقات.

ز- القدرة على إدارة الأعمال التكنولوجية.

ح- القدرة على الإبداع.

ط- يتمتع برؤية قيادية.

وبالتالي فإن رواد الأعمال يمتلكون الكثير من الصفات التي تميزهم عن غيرهم، فهم يحولون المشكلات إلى فرص، ثم يتخذوا الخطوات اللازمة لاقتراح حلول لتلك

المشكلات، وتعبر ريادة الأعمال عن نمط من أنماط السلوك المرتبط باستثمار الفرص المتاحة أكثر من ارتباطه باستخدام الموارد المتاحة.

(٨) مقومات ريادة الأعمال الرقمية:

حددت المفوضية الأوروبيةEuropean Commission, 2013,3) خمس ركائز أو مقومات أساسية تقوم عليها ريادة الأعمال الرقمية ويمكن توضيحها بالشكل التالي:

شكل ١
يوضح مقومات ريادة الأعمال الرقمية

المصدر: من تصميم الباحثة

ويمكن تناول كل عنصر مما سبق بشيء من التفصيل كما يلي (Turuk, 2018, 184)، (Vineela, 2018, 444-445):

أ- **قاعدة معلومات رقمية وسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: وهي قاعدة تستخدم في تخزين البيانات أو المعلومات المعقدة التي تستخدمها أنظمة الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من أهم التقنيات المسؤولة والأداة الرئيسة في عملية تنظيم الأعمال والمشروعات الرقمية ومن خلالها يتم نقل المعلومات عن الصناعات والشركات إلكترونيًا. ويمكن دعم الابتكارات الإلكترونية وكذلك التجارة الإلكترونية وتأسيس أعمال جديدة أو تعزيز وتطوير القائمة منها والتي تتبنى الجانب

الرقمي من خلال القطاع العام والخاص، وفي هذا المجال يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك لنشر وتسويق المنتجات والأفكار المبتكرة.

ب- **بيئة الأعمال الرقمية:** وهي عبارة عن مكان افتراضي يستخدم فيه واحد أو أكثر من أنظمة الكمبيوتر لرصد وحفظ معلومات الأعمال وكافة التفاصيل عن تفاعل الأفراد ويمكن أن يتم ذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التي تتكون من خادم مركزي (سيرفر) واحد لمشاركة المعلومات والبيانات لكل عميل. ويمكن تعزيز بيئة الأعمال الرقمية وتحسين سهولة ممارسة الأعمال من خلال توفير بيئة تنظيمية داعمة تسهل دخول عالم التسويق من عرض وطلب للمنتج اعتمادًا على التكنولوجيا الرقمية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج- **التمويل:** يعتبر الحصول على التمويل مقوم أساس لكل مشروع تجاري للقيام بأنشطة وأعمال بشكل فعال، ويُعرف على أنه قدرة الفرد أو المؤسسة على الحصول على خدمات مالية من إئتمان وإيداع ودفع وتأمين وغير ذلك، ويعتمد نوع التمويل على نوع الأعمال ومنتجاته وخدماته، وعليه فإن إدارة التمويل في غاية الأهمية لكل صاحب مشروع للحد من المخاطر المالية مع توفر العديد من مصادر التمويل الرسمية وغير الرسمية، ومن الأهمية البحث عن أشكال ابتكارية لزيادة الاستثمارات الرقمية.

د- **المهارات الرقمية والقيادة الإلكترونية**: هناك العديد من المهارات لابد أن يمتلكها أي شخص حتى يصبح رائد أعمال، من بينها المهارات الرقمية؛ ويقصد بها مهارات الفرد المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية، أما القيادة الإلكترونية يقصد بها العملية التي من خلالها يتم التأثير على الأفراد من أجل تغيير اتجاهاتهم وسلوكهم وطريقة أدائهم من أجل تحقيق أهدافهم بفعالية، ويمكن ذلك من خلال التعلم والتدريب الإلكتروني واستغلال الفرص المتاحة من تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

بحيث يتمتع الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لتحسين كفاءة الأعمال التجارية ووضع نماذج جديدة رقمية.

ه- **ثقافة ريادة الأعمال**: ويقصد بها أنها بيئة تؤثر في الأفراد وتدفعهم للحصول على الدعم لأفكارهم ومنتجاتهم الابتكارية لتحمل المخاطر، وفي مجال ريادة الأعمال الرقمية ينظر إليها على أنها برنامج أو مكان يتم فيه تشجيع الرواد على التعبير عن أفكارهم ومنتجاتهم المبتكرة، ويعتمد دعم ثقافة ريادة الأعمال الرقمية على نشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع والـتأكيد على دور الرواد الفعال فيه.

وهناك مقومات أخرى لا غنى عنها للتحول إلى ريادة الأعمال الرقمية، وهي(Reza, et. al, 2016, 102)

(٨) **البنية التحتية الرقمية**: تؤدي البنية التحتية الرقمية دورًا هامًا في تسهيل وتعزيز ريادة الأعمال؛ وتشمل شبكة الإنترنت، وتوافر عوامل الحماية والأمان الإلكتروني والحاسبات الشخصية وخطوط الهاتف.

(٩) **الدعم الحكومي**: ويتمثل الدعم الحكومي في دورين أساسين لتحسين وتيسير أنشطة الأعمال التجارية، وهما: أولًا؛ توفير بنية تحتية رقمية قوية وسياسات داعمة(مثل الضرائب المخفضة)، ثانيًا: يمكن للحكومة أن تساعد في تطوير الأعمال الرقمية من خلال: إنشاء مؤسسات أعمال تجارية رقمية، زيادة الاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيز استخدام تطبيق التجارة الرقمية للتاثير في الأسواق العالمية، زيادة القدرة على تحسين الابتكار وتنظيم الأعمال والمشروعات التجارية.

(١٠) **دور الجامعات**: للجامعات دور مؤثر وفعال في تعليم ريادة الأعمال، وتعتبر المراكز الجامعية عنصر أساس للابتكار إذ تعمل كجسر يربط المعرفة والتكنولوجيا بالتنمية الاقتصادية، وأيضا كما تؤدي الجامعات دورً مهمًا في بناء رواد الأعمال.

المحور الثاني: الآثار المجتمعية لجائحة كورونا على المجتمع المصري:

نتج عن ظهور وباء كورونا العديد من الأزمات التي لم يسبق لها مثيل، لأنها اجتاحت العالم بأسره وتعدى تأثيرها الجانب الصحي إلى مجموعة من التأثيرات في شتى مناحي الحياة وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث شهد العالم أزمة اقتصادية كبيرة أشد من أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وأشد من الأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام ٢٠٠٨ والتي قيل عنها إنها لا تحدث إلا كل مائة عام. لقد نتج عن انتشار فيروس كورونا انكماش غير مسبوق للاقتصاد العالمي في التاريخ الحديث حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٥% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما وصلت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي ٢٥٥ مليون وظيفة بما يمثل انخفاضًا بنسبة ٨,٨% في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام ٢٠١٩ استنادًا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية (أمين، ٢٠٢٠، ١). كما برزت تداعيات فيروس كورونا المستجد أيضًا إلى هبوط أسواق المال العالمية، فضلًا عن التأثر السلبي لعدد كبير من القطاعات مثل: السياحة والطيران والخدمات الترفيهية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة الأمر الذي أدى إلى تبني الدول مجموعة من الحزم التحفيزية الاقتصادية لمحاولة مواجهة الآثار السلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية التي أحدثها تفشي هذا الفيروس(الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ١).

وتمتد الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا كذلك إلى الحياة الاجتماعية فيظهر ذلك جليًا في تضرر العمالة المؤقتة وغير المؤمن عليها، وتسريح الموظفين أو الاقتطاع من رواتبهم، الأمر الذي يضع عبئًا إضافيًا عليهم وعلى حكومات الدول لتوفير منح وإعانات لمساعدتهم في توفير قوت يومهم، إضافة إلى حالة الخوف والهلع التي عاشها أفراد المجتمع في بداية الجائحة بما كان واضحًا في الإقبال الشديد على شراء وتخزين السلع الغذائية والدوائية والمطهرات.

ويعتبر تواصل جائحة كورونا في مختلف بلدان العالم عامة والعالم العربي ومصر خاصة بمثابة تواصل لآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية بسبب فرض إجراءات العزل والحظر الكلي أو الجزئي مما يُعد عائقًا أمام تحقيق العديد من الأهداف.

وفيما يلي عرض لبعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية وكذلك الآثار الإيجابية لهذه الجائحة التي فرضتها أزمة كورونا على المجتمع العربي عامَّة والمصري خاصة:

أولًا: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا:

أثرت أزمة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث سببت أضرارًا عديدة على اقتصاد الدول في العالم بأسره وخاصة الوطن العربي ومصر، أوضحت دراسة "نيكولا وآخرون" (Nicola, et. al, 2020, 185-193) أن جائحة كورونا قد نتج عنها العديد من الآثار الاقتصادية السلبية التى عانى منها العالم أجمع في جميع القطاعات إلى جانب فقدان العديد من الوظائف وارتفاع معدل البطالة، وزيادة الحاجة إلى شراء المستلزمات والأجهزة الطبية، والإقبال الشديد لشراء وتخزين السلع والمنتجات الغذائية مما كان له كبير الآثر على قطاع صناعات الأغذية. كما أوضحت دراسة (النامي، وكريم، ٢٠٢٠) أن وباء كورونا قد أدى إلى توقيف التشغيل وتضرر جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة السياحة في المغرب، وأما دراسة (بخش، ٢٠٢٠) فقد أوضحت أن تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية على المستوى الدولى قد تجلى في المظاهر التالية: بالنسبة لقطاع الطيران والسفر والسياحة؛ خسائر مالية على مستوى العالم نتيجة فرض قيود السفر، والانخفاض المفاجيء في أعداد الرحلات والمسافرين، وتوقف النشاط الاقتصادي للشركات العاملة في مجالات السفر وخدماته، وفي قطاع خدمات الفنادق والضيافة؛ حدث انخفاض في أعداد الحجوزات، وانخفاض في مستويات الأسعار، وخسائر مالية وارتفاع تكاليف التشغيل والتكلفة الاقتصادية في هذا القطاع، وفي قطاع التصدير؛ حدث انخفاض في صادرات الصناعات التحويلية على المستوى الوطني والدولي وانخفاض الأسعار والركود الاقتصادي، وأما قطاع الخدمات اللوجستيه

والشحن الدولي فقد حدث توقف هذا القطاع وتوقف الشحن الدولي وانخفاض في حركة التجارة الدولية والعالمية.

وقد استهدفت دراسة (عبود، والمليجي، ٢٠٢٠) تبين الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري حيث توصلت إلى أن أزمة كورونا تفوقت في شدتها عن أية أزمة سابقة مرت على مصر والعالم، وكان من أهم هذه الآثار الدخول في ركود اقتصادي عالمي وما يتبع ذلك من تراجع في معدل النمو الاقتصادي العالمي ومنها الاقتصاد المصري، كما أثرت الأزمة سلبًا على قطاعات الاقتصاد المصري، ولمواجهة الجائحة قامت الدولة باتباع سياسات للحد من تراجع النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي وحماية العمالة غير المنتظمة.

وأما عن الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري وقطاعاته فقد أوضحت دراسة صادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (Breisinger, et. al , 2020) أن القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة، ما يلي:

١- قطاع الصناعة:-

أ- **صناعة الأغذية:** تعتبر صناعات الأغذية المصدر الأساس للمنتجات الاستهلاكية في مصر المعتمدة بشكل رئيس على الإنتاج الزراعي المحلي، وشهد هذا القطاع إقبالًا شديدًا على الاستهلاك في شهر مايو ٢٠٢٠ حيث تزامن شهر رمضان وأزمة كورونا وما فرضته من حجر منزلي وحظر تجوال، ولذلك توقع التقرير زيادة في الأسعار بنسبة ١٠ % كنتيجة لهذه الأزمة.

ب- **صناعة المنسوجات والملابس:** في ظل الأزمة ونظرًا للانخفاض الكبير في الطلب المحلي والأجنبي، توقفت العديد من المصانع عن الإنتاج؛ حيث أن حوالي ٤٤% من إجمالي صادرات هذا القطاع قد تراجع نتيجة لتراجع الطلب العالمي، ويعتمد هذا القطاع على استيراد المواد الخام من الهند والصين حيث تمثل واردات هذين البلدين

لمصر حوالي ٥٠% من إجمالي واردات المنسوجات وخيوط الغزل، وتوقع التقرير إنخفاضًا بنسبة ٣٠% من الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع مع استمرار أزمة كورونا.

ج- صناعة الأدوية والمواد الكيميائية: أدت هذه الأزمة الصحية بطبيعة الحال إلى ارتفاع الطلب على الإمدادات الطبية والمطهرات والمنتجات ذات الصلة من الصناعات الكيميائية، وافترض التقرير مع استمرار الأزمة زيادة الإقبال على هذه المنتجات بنسبة ٣٠%.

د- **السلع المعمرة والاستهلاكية (مثل؛ المعادن والآلات):** شهد هذا القطاع انخفاضًا كبيرًا في إنتاج هذه السلع وذلك بسبب انخفاض الطلب ومعرقلات الاستيراد، وافترض التقرير في حالة استمرار الأزمة استمرار انخفاض التصنيع في هذا القطاع بنسبة ٢٠%.

ه- **قطاع التشييد والبناء:** يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة لتوفير فرص العمل، وفي فترة الأزمة مع عمل مسح لسوق العقارات لكبرى الشركات العقارية في مصر ظهر تراجع كبير في الطلب على الشراء والبناء ومع الاستمرار في حدة الأزمة سيستمر معدل الهبوط في سوق العقارات المصري؛ حيث سُجِلَ تراجع مع بداية الأزمة في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٠% ليصل إلى ٥٠% في شهر أبريل لنفس العام ومع استمرار الأزمة ستستمر تلك الموجه من الركود (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠، ١٤).

٢- قطاع الخدمات:-

أ- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أدى العمل من المنزل والتعليم عبر الإنترنت والتسوق الإلكتروني إلى ارتفاع كبير في استخدام الإنترنت وغيره من الخدمات ذات الصلة بقطاع المعلومات والاتصالات؛ حيث أعلن وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن استهلاك الإنترنت زاد بنحو ٥٠% في ظل هذه الأزمة.

ولكن على الرغم من الضغط الواقع على هذا القطاع لا أحد ينكر الدور المحوري له في ظل هذه الأزمة؛ حيث اتضح دوره جليًا أثناء فترة حظر التجول التي فرضها العديد من الدول على مواطنيها، فاتجهت المؤسسات والشركات لتطبيق العمل من المنزل، وتحولت المدارس والجامعات إلى منصات للتعليم والتواصل مع الطلاب، واتجه الأفراد إلى الشراء عبر الإنترنت، ويُعد هذا القطاع من القطاعات التي استفادت من أزمة كورونا بل ينطوي على فرص مستقبلية واعدة لمستخدميه، ويمكن تلخيص هذه الفرص الواعدة فيما يلي (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠، ١٣):

١- **العمل والتعلم عن بُعد**: يتميز العمل عن بُعد بزيادة الإنتاجية والابتكار، والتقليل الملحوظ للتكاليف الثابتة المرتبطة بمكان العمل، وكذلك تقليل الآثار السلبية لحركة تنقل الموظفين المتمثلة في العبء الواقع على شبكات ووسائل النقل، بجانب الأثر البيئي الذي تسببه انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. هذا، هذا وقد لجأت بعض المؤسسات -كمحاولة للمحافظة على مستوى إنتاجيتها في ظل الظروف الراهنة- إلى تطبيق نظام العمل عن بُعد وتحديداً في قطاعات التجزئة وخدمة العملاء والدعم الفني.

وفيما يخص التعليم عن بعد، فقد لجأ أغلب المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات لتسيير العملية التعليمية خلال الإنترنت، إذ تم الاعتماد على تطبيقات تعزز التواصل الفعال بين الطلاب والمحاضرين، بحيث أصبح ممكنًا أن يتخذ التعليم في المستقبل ذلك الشكل للاعتماد الكلي على المنصات الإلكترونية.

٢- **التجارة الإلكترونية:** أظهرت البيانات السنوية لعمليات التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة أن ثمة ارتفاعًا بنسبة ٥٢ % في معدل النمو الأسبوعي للإيرادات وزيادة بنسبة ٨,٨ ٪ في عدد زوار المواقع الذين يقومون بعمليات الشراء من خلاله. ويمكن التنبؤ بأن هذا القطاع سيحتل مركزًا هامًا في العالم بعد الأزمة، والعالم العربي ليس بمعزل عن ذلك، فقد أصبح لزامًا عليه الاتجاه إلى التحول الرقمي في قطاعات الاقتصاد وعلى رأسها التجارة، على أن يكون هذا

التحول ركيزة أساسية في التوجهات الاقتصادية والتنموية. حيث يتوقع أن تؤدي الأزمة إلى تشكل "عولمة التباعد الدولي" القائمة على الاتجاه نحو الداخل، والتركيز على الاقتصادات الوطنية وتخفيض التجارة والتدفقات البشرية العابرة للحدود، في مقابل التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا، وأنماط الاقتصاد الافتراضي عبر الإنترنت (الخياط، ٢٠٢٠، ١١٨).

ب- **النقل:** أدى العمل من المنزل وحظر التجول بشكل جزئي خلال أزمة كورونا إلى انخفاض في حركة النقل الجوي بشكل كبير، وكذلك الطلب على النقل البري بما في ذلك سيارات الأجرة، وشركات ركوب السيارات والحافلات والمترو. وتوقع التقرير مع استمرار الأزمة انخفاض النقل الجوي بنسبة ٩٠%، والنقل البري بنسبة ٣٠%.

ج- **التجارة، والبيع بالجملة والتجزئة:** أدى الإغلاق الجزئي للمؤسسات التجارية أثناء حظر التجول إلى انخفاض إنتاجيتها، وبسبب القيود المفروضة تم إغلاق الآلاف من الأعمال التجارية بما فيها الكافيتريات والمنافذ التجارية، وافترض التقرير مع استمرار الأزمة انخفاضًا بنسبة ١٥% في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة.

د- **خدمات السياحة والفندقة:** يُعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات التي تضررت من هذه الأزمة؛ حيث يعتبر هذا القطاع أحد مصادر الدخل الهامة لبعض الدول العربية وخاصة مصر، وفي بداية الأزمة في مارس ٢٠٢٠ تم إلغاء ما بين ٧٠-٨٠% من الحجوزات السياحية في مصر.

ولا يقتصر الأمر على السياحة الوافدة من الخارج فقط بل امتدت آثارها على مردود السياحة الداخلية وتأثيره على آلاف الوظائف سواء في خدمات السياحة والفندقة أو شركات خطوط الطيران وما ترتب على ذلك من تسريح للموظفين.

هـ- **الخدمات الترفيهية والأنشطة الثقافية والرياضية:** حظرت الحكومة جميع التجمعات العامة الكبيرة، بما في ذلك الأحداث والمؤتمرات الثقافية، والأماكن المغلقة؛ مثل: دور السينما، والأسواق العامة، والقاعات الرياضية والحدائق العامة، وتوقفت الأنشطة الرياضية الجماعية وأغلقت جميع النوادي الرياضية ومراكز الشباب.

و- **الخدمات العامة:** وبسبب هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة، زاد الطلب على توفير الخدمات الصحية، وقد خصصت الحكومة المزيد من الأموال لدعم القطاع الصحي عن طريق استيراد وإنتاج أدوات الفحص والأدوية وأجهزة التهوية وغيرها من اللوازم الطبية.

وخصصت مصر مبالغ ضخمة لدعم هذا القطاع لمواجهة فيروس كورونا. فبالنسبة إلى المستشفيات، تم تخصيص مبلغ ٢,٦ مليار جنيه لوزارة الصحة، منهم ٤٢٧ مليون جنيه للمستشفيات العامة والمركزية والمراكز الطبية المتخصصة و٧٣٨,٥ مليون جنيه للمستشفيات الجامعية ومستشفيات جامعة الأزهر، ومبلغ ٣٤,١ مليون جنيه كحوافز تشجيعية للعاملين بالحجر الصحي ومستشفيات العزل.

كما تم تخصيص مبلغ ٣٦ مليار جنيه من الموازنة العامة لمبادرة دعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي، وزيادة ١٠٠ % بموازنة وزارة الصحة للعام ٢٠٢١ مقارنةً بموازنة العام المالي ٢٠٢٠. كما تم صرف مكافأة لدعم الموظفين العاملين في مستشفيات ومعامل الحجر الصحي، بما في ذلك الأطباء العاملين في المستشفيات الجامعية، وتم الإعلان عن بدلات بنسبة ٧٥ % على الأجور.

أما بالنسبة إلى تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية فقد تم تخصيص ١ مليار جنيه بشكل فوري لتوفير المستلزمات الطبية والوقائية لوزارة الصحة (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠، ١٨-١٩).

ثانيًا: الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا:

تسبب انتشار فيروس كورونا في العالم في نشر الرعب والفزع عند أفراد المجتمع وخاصة مع عدم وجود العلاج أو اللقاح المناسب في بداية ظهور هذا الفيروس، ومما زاد من فزع الأفراد كثرة المعلومات المتداولة مجهولة المصدر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فحدثت تغيرات في سلوكيات وأخلاقيات الأفراد والتي تعكس الأنانية وحب الذات والاستغلال لحوائج الناس، وظهر هذا جليًا في تسابق الأفراد لتخزين السلع الغذائية والكمامات الواقية والمطهرات وظهور مافيا الأدوية والمنتجات الغذائية.

وقد ترتب على الإجراءات الاحترازية المتخذة في أغلب دول العالم للحد من انتشار الفيروس ومحاولة السيطرة عليه في حدوث العديد من الآثار الاجتماعية المتمثلة في زيادة معدلات الطلاق والعنف الأسري وانتشار اللامبالاه عند الشباب، وأوضحت دراسة "موهلر وآخرون" (Mohler, et. al, 2020) أن سياسات الإغلاق الكلي أو الجزئي للأماكن العامة والتجمعات والتباعد الاجتماعي والخوف من العدوى؛ أدى إلى تزايد معدلات السلوك الإجرامي وانتشار الجريمة. إضافة إلى ما أكدته دراسة "كامب بل" (Campbell, 2020) من تزايد حالات العنف الأسري وسوء المعاملة بين أفراد الأسرة. وكما أظهرت دراسة (بخش، ٢٠٢٠) أن من الآثار الاجتماعية السلبية لجائحة كورونا؛ تغير في السلوكيات الاجتماعية وأنماط العلاقات الشخصية والاجتماعية، وعدم تقبل فكرة التباعد بين الأفراد وتزايد القلق والخوف والذعر والسلوك العدواني والإجرامي وتغير العادات الشرائية للأسرة وزيادة المشكلات والعنف الأسري وزيادة مشاعر الإحباط وتزايد الأعباء على المؤسسات الحكومية.

ويعتبر العديد من الآثار الاجتماعية المؤثرة على المجتمع العربي انعكاسًا للتحديات الاقتصادية القائمة أو المتفاقمة، ومن أهم الآثار السلبية التى أفرزتها هذ الجائحة وكان لها كبير الأثر على المجتمع العربي بوجه عام والمصري بوجه خاص،

مشكلة توقف العمل وفقدان الوظائف وما ترتب عليها من بطالة وزيادة حدة الفقر، وفيما يلي عرض موجز عن هذه المشكلات:

١- **توقف العمل وفقدان الوظائف:**

يُعد توقف العمل من التحديات الاقتصادية ولكن له مردود اجتماعي على أفراد المجتمع، حيث تسبب الوباء في فقدان المنطقة العربية لحوالي ٥ ملايين وظيفة بدوام كامل وفي انخفاض عدد ساعات العمل في المنطقة العربية بنسبة ٩% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام ٢٠١٩، فيم سُجل أكبر تراجع لمعدلات التشغيل في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مع تراجع ساعات العمل بنسبة ١٨,٨% وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، وتباين مستوى فقدان الوظائف من دولة عربية إلى آخرى وفقًا لعدد من العوامل من بينها: مستوى تشديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات التباعد الاجتماعي استنادًا إلى مستويات انتشار الوباء، وكذلك التدخلات الحكومية المتبناه للحد من فقدان الوظائف بحسب الحيز المالي المتاح (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ٢٨). حيث قررت الحكومة المصرية توزيع منح شهرية للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة لمدة ثلاثة أشهر يستفيد منها مليون ونصف عامل، وتمت إضافة مائة ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة من المتضررين من الجائحة، وكما تم إطلاق عدد من قوافل الخير إلى عدد من المحافظات لدعم المتضررين بالمواد الغذائية (عدلي، ٢٠٢٠، ١٠٥).

٢- **البطالة:**

يُعد ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي وخاصة مصر من أهم المشكلات التي أفرزتها جائحة كورونا، حيث إن الجائحة قد أدت إلى تفاقم هذه المشكلة وخاصة بعد توقف العديد من المجالات والأنشطة الأساسية التي يعتمد عليها معظم البلاد العربية كتوقف حركة الطيران وتوقف قطاع السياحة والذي ضرب باقتصاد دول عربية منها

الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر التي تعتمد على هذا القطاع كأحد الركائز الأساسية لاقتصادها.

ومشكلة البطالة أيضًا من النتائج المترتبة على توقف العمل وسياسة تسريح الموظفين التي أتبعتها العديد من الشركات محاولة منها لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية المؤثرة عليها جراء جائحة كورونا، وفي مصر - وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠، سواء مقارنة بالربع السابق له (٧,٧%) أو بالربع المقابل من ٢٠١٩ لتصل إلى ٩,٦ % كنتيجة متوقعة لتداعيات جائحة كورونا.

وبالنسبة للمستوى التعليمي؛ يلاحظ من خلال التقرير ارتفاع البطالة بين كافة المستويات التعليمية باستثناء أصحاب المؤهلات العليا، وارتفاعها بشكل ملحوظ بين الفئات ذات المؤهلات المنخفضة، وهي ظاهرة غير معتاد مشاهدتها في توزيع البطالة في مصر وفقًا للحالة التعليمية؛ حيث تزداد البطالة عادة في السوق المصري بين الفئات المتعلمة بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى، وقد يرجع السبب في هذا إلى تسريح عدد كبير من أصحاب المؤهلات المنخفضة والمتوسطة من وظائفهم بسبب الجائحة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، ٢٠٢٠، ٤).

٣- **الفقر**:

تُعد العمالة اليومية وغير المنتظمة وأصحاب المهن الحرة والحرف الشرائح الأكثر عرضة لخطر الجائحة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن انخفاض الدخل أو الاستهلاك للمواطنين في ظل تلك الجائحة سيؤدي إلى زيادة في معدل الفقر العالمي منذ ١٩٩٠، وتوصلت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أن الجائحة يمكن أن تدفع ما بين ٤٢٠ مليون – ٥٨٠ مليون شخص أو حوالي ٨% من سكان العالم إلى حالة الفقر المدقع، وذلك استنادًا إلى السيناريو الأكثر تطرفًا المتمثل في انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة ٢٠% حول العالم (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠،

٢٤). ومن المتوقع في ظل التداعيات الناتجة عن الوباء أن يظل الناتج أقل بنسبة ٥% تقريبًا مقارنة بمستوياته المتوقعة ما قبل الأزمة في العديد من البلدان في عام ٢٠٢٢، مما يزيد من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للوباء ويؤدي إلى استمرار معاناة الفئات الأكثر ضعفًا بشكل غير متناسب بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأجور المنخفضة والفقراء العمالة غير المؤهلة والشباب والإناث (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ١٠).

وأما في الوطن العربي؛ فقد ذكرت منظمة "ESCWA" أن ١١٦ مليون شخص في عشر دول عربية حوالي ٤١% من إجمالي السكان فقراء و٢٥% آخرون معرضون للفقر، وهذا يترجم إلى ما يقدر بنحو ٢٥٠ مليون شخص قد يكونون فقراء من بين ٤٠٠ مليون نسمه. كما أن الطبقة المتوسطة في الدول العربية غير المنتجة للنفط قد تقلصت من ٤٥% إلى ٣٣% كنسبة من السكان (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠، ٢٥).

وفي ظل استمرار أزمة كورونا؛ ومما لا شك فيه ستواجه الدول العربية النامية وغير النفطية المعاناة الأكبر حتى لو كانت أعداد الحالات المصابة بها متدنية حيث إن الآثار السلبية للقيود الاقتصادية طويلة الأمد في الاقتصادات المتقدمة ستنتقل إليها عبر قنوات التجارة والاستثمار، وسيؤدي الانخفاض الحاد في الإنفاق الاستهلاكي في كثير من الدول والكيانات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تقليل واردات السلع الاستهلاكية من تلك البلدان مما يزيد من حدة الفقر والبطالة لدى شعوبها وسيكون حتمًا الضحايا الرئيسيين من النساء والشباب وأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ٣٥).

وفي مصر؛ وعلى الرغم من الآثار السلبية التي أفرزتها الجائحة إلا أن الحكومة اتخذت العديد من التدابير الاستباقية والسريعة على صعيد القطاع الصحي والدعم المالي

المقدم للفئات المتضررة، حيث استفاد الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٠ من الارتفاع الملموس لمستويات الاستثمارات العامة التي مولت العديد من مشروعات البنية الأساسية وعملت على تنشيط النمو الاقتصادي، وقد بلغت الاستثمارات العامة المتضمنة في خطة العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما يقرب من ٢٨٠ مليار جنيه مصري، توجهت هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية في قطاعات البناء، وتقنية المعلومات والاتصالات والإسكان والنقل (Breisinger, et. al, 2020, 3) واستنادًا إلى ذلك سجل الاقتصاد المصري عام ٢٠٢٠ ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بلغ نحو ٣,٦% رغم التأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا، وتم توقع بقاء معدل نمو الاقتصاد مرتفعًا بحدود ٣,٥% في عام ٢٠٢١، و ٤,٨% في عام ٢٠٢٢ مدعومًا بارتفاع مستويات الطلب الخارجي وتواصل استمرار الانفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسة ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، مع توقعات بعودة النشاط السياحي خلال عام ٢٠٢٢ بما سيدعم الإيرادات السياحية التي تسهم بنحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من ١٠% من العمالة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ٢٣).

كما أوصت دراسة (شمس، ٢٠٢٠، ٥٢٧) للتعامل مع الآثار الاقتصادية للجائحة مستقبلًا؛ بتقديم مجموعة إجراءات حماية الأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة والمؤقتة، والاستفادة من خبرات العمل عن بُعد للتقليل من نسبة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة –الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة- ووضع خطط مستقبلية لتشجيع وجماية المؤسسات والحرف الصغيرة وتقديم تسهيلات مالية للشركات والمشروعات الصغيرة لتخطي آثار الجائحة.

وعلى الرغم من الآثار السلبية التي أنتجتها الجائحة فهناك آثار إيجابية كما أوضحتها دراسة (جبير، ٢٠٢١، ٣١) حيث أن الحظر الذي فرضته الجائحة كان له العديد من الآثار الإيجابية على الأسرة، إذ عرفت كيفية استغلاله بطريقة إيجابية واعتبرته فرصة

لاستعادة العلاقات الأسرية، وتوطيدها وممارسة بعض الهوايات التى كانوا لا يجدون الوقت لها بسبب الانشغال بالعمل، مثل: القراءة والاهتمام بأطفالهم وإقامة جلسات عائلية وتنويع الأنشطة الرياضية والفكرية والثقافية وممارسة بعض الألعاب مع أطفالهم كالألعاب الإلكترونية وتقسيم الأعمال المنزلية من خلال توزيع الأدوار فيما بينهم.

وبناءً على ماسبق عرضه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية أفرزتها جائحة كورونا على العالم بأسره والوطن العربي والمجتمع المصري خاصة، يتضح جليًا ضرورة تكاتف جميع أجهزة ومؤسسات الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات للإسهام في تجاوز هذه الأزمة والقدرة على التكيف مع الأوضاع خلالها أو بعد تجاوزها، ومن المؤسسات الهامة والمؤثرة والمساندة للمجتمع المصري الجامعات والتي لها كبير الأثر على مر التاريخ في النهوض بمجتمعاتها وتحقيق أهدافها التنموية على جميع المستويات.

وفي المحور التالي سيتم تناول واقع ريادة الأعمال في الجامعات المصرية تمهيدًا لوضع عدد من السيناريوهات البديلة لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية كحل لكثير من معوقات ريادة الأعمال التقليدية.

المحور الثالث: واقع ريادة الأعمال (التقليدية والرقمية) بالجامعات المصرية:

في هذا المحور سيتم تناول طبيعة واقع ريادة الأعمال التقليدية في الجامعات المصرية من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة عن ريادة الأعمال في عدد من الأبعاد التي تشمل: فلسفة وأهداف التعليم الجامعي، والسياسات والتشريعات، والموارد البشرية، والقيادات الجامعية، والبنية التحتية، والتمويل، والتعليم الريادي، وفيما يلي توضيح لواقع كل بُعد من هذه الأبعاد:-

أولًا: فلسفة وأهداف التعليم الجامعي:

بالنظر إلى فلسفة وأهداف التعليم الجامعي في مصر يلاحظ أنه يغلب عليها التركيز على التدريس وإعداد القوة العاملة للمجتمع والتي في أغلب الأحيان قد لا تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل، أما التركيز على الأهداف الأخرى من بحث علمي والاهتمام

بالابتكار والإبداع والعلم والتكنولوجيا فإنه يحتل مكانة ثانوية، ويفتقر التعليم الجامعي إلى فلسفة تربوية واضحة المعالم وهذا ماأكدته دراسة (الزنفلي، ٢٠١٢، ٣٣٤)؛ حيث أشارت إلى أن عدم وجود فلسفة واضحة هو انعكاس لما جاء في قانون تنظيم الجامعات الذي لم يحدد فلسفة محددة للتعليم الجامعي إنما ذكر فقط على مهام ومسؤوليات الجامعة بصفة عامة، وكما أكدت دراسة (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٥-٦٦٦) على افتقار نظام التعليم الجامعي إلى فلسفة واضحة ترتبط باحتياجات عالم العمل المتغيرة، وكذلك افتقاره إلى التطبيقات العملية الفعالة التي ترتبط بالمهارات الفنية في البرامج والتخصصات العلمية، والافتقار إلى استراتيجية متكاملة لتحديد الرؤية الوطنية للتعليم للريادة، ولربط معظم الجهات المشاركة معًا لتحقيق أهداف تلك الرؤية وتوزيع المهام بينها.

وأما بالنسبة لفلسفة نشر ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب الجامعة وما إذا كانت أهداف ورؤية الجامعة واستراتيجتها تنطوي وتدعم هذه الثقافة أم لا؛ فقد أوضحت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٤) عدم اهتمام الجامعة بشكل كبير بغرس ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها وعدم وجود استراتيجيات لتحفيز الطلاب الرياديين المبدعين لتشجيعهم على آداء المبادرات إضافة إلى أن رؤية ورسالة الجامعات لا تتبنى تشجيع فكر ريادة الأعمال بين الطلاب على الرغم أنها تعكس اهتمامها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير.

وهناك بعض الدراسات (محمود، ٢٠٢١، ٩٧)، و(رفعت، ٢٠٢٠، ١٧٠) التي أوضحت قيام الجامعة بنشر ثقافة ريادة الأعمال لطلابها من خلال الندوات والدورات التدريبية والأنشطة والفعاليات العملية، ولكنها جهود لم ترق بعد إلى مستوى التحقق المطلوب.

وترجع دراسة (المسيل، وآخرين، ٢٠١٨، ٤٦٣) العزوف عن ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات إلى الموروث الثقافي لدى الطلاب أنفسهم وأسرهم والذي يحض الطلاب ويحثهم على التمسك بالوظائف الحكومية باعتبارها من وجهة نظرهم أكثر أمانًا من خوض مخاطرة غير مضمونة النتائج والعواقب، فالخوف من الجديد سمة تميز

غالبية طلاب التعليم الجامعي المصري فهذه الموروثات ترسخت في أذهان الطلاب وفي شخصياتهم مما يصعب معها تغيير أفكارهم وأنماط شخصياتهم التي تتسم بالانعزالية والاتكالية.

ومن ثم فإنه ينبغي على الجامعات أن تتحمل مسوؤلية نشر ثقافة ريادة الأعمال بين طلابها وهذا ماأكدته دراسة (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٩) بضرورة تبني الجامعات فلسفة الريادة بما تتضمن من الابتكار والإبداع والتأمل وتوليد الأفكار الجديدة والبُعد عن النمطية والأساليب التعليمية التقليدية. حيث إنه أهم من نشر الثقافة هو ممارسة ريادة الأعمال حتى تصبح مبدءًا في حياة الفرد.

ثانيًا: السياسات والتشريعات:

تُعد السياسات والتشريعات من أهم العناصر الأساسية لريادة الأعمال والتي قد تكون ميسرة أو عقبة ومعوقًا لهذه الريادة، وتتبنى الحكومة المصرية مشروعات ريادة الأعمال، ومن الجوانب الإيجابية التي قامت بها: الاهتمام بتطوير السياسات التعليمية في مصر، وفي إطار ذلك تم إعداد بعض الاستراتيجيات الوطنية، مثل استراتيجية تشغيل الشباب والاهتمام بالتوظيف الذاتي، وقامت بإصدار العديد من اللوائح والقرارات الوزارية لتشجيع ودعم ريادة الأعمال ولكن ركز معظمها على تيسير التمويل للرياديين، والاهتمام بإنشاء بعض المؤسسات المسؤولة عن العمل الريادي مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للاستثمار ووحدة تنمية المشروعات الصغيرة (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٤). ولكن هناك العديد من المعوقات التشريعية والقانونية منها: تعقيد الإجراءات والاستغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وأكدت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٥) عدم وجود لوائح منظمة للمشروعات الطلابية الريادية.

ثالثًا: الموارد البشرية:

هناك توجهات عالمية تهتم بالتنمية البشرية، وأصبح بناء الإنسان هو أحد العناصر الأساسية لتقدم وتطور أية مؤسسة أو مشروع، فنجاح أية مؤسسة يعتمد على استثمارها في مواردها البشرية، ذلك بأنه لا تتحقق رؤية وأهداف أية مؤسسة إلا من خلال أفرادها. ومن أهم أدوار الجامعة نحو طلابها لتعزيز ريادة الأعمال وممارستها، ما يتمثل في التالي (المطيري، ٢٠١٩، ١١):

- رفع مستوى وعي الطلاب عن العمل الريادي وتكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل الحر.
- مساعدة الطلاب على تنمية قدراتهم المتعلقة بالتفكير الإبداعي.
- إكساب الطلاب المهارات اللازمة للعمل الحر ولسوق العمل.
- التعرف على رواد أعمال جدد وتمكينهم من خلال إعداد خطة المشروع وتحديد مصادر التمويل والقوى البشرية اللازمة.
- مساعدة الطلاب ليكونوا مجددين وفعالين في سوق العمل.
- تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس، عن طريق تشجيع وتنمية المواهب والابتكار.

ومن خلال الأدبيات السابقة يتضح قصور الجامعة في القيام بهذه الأدوار؛ حيث تركز مؤسسات التعليم الجامعي على مجرد تخريج أعداد من الموظفين والفنيين حتى لو كانوا يفتقرون إلى التدريب الميداني والخبرات العملية والمهارات البحثية وكيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتى تتطلبها مواقع العمل (هيكل، ٢٠١٤، ٩٦). والتركيز على الاهتمام بالكم دون التركيز على نوعية المتخرجين، الذين يفتقدون كافة المعارف والسلوكيات والمهارات العملية والإبداعية، والسلوكيات والسمات الشخصية والاجتماعية التي تؤهلهم للعمل في فرص العمل القليلة المتاحة أو لاكتشاف الفرص التجارية وتوفير فرص عمل جديدة بدلًا من انتظار الوظيفة (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٤). وأكدت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٩) أن من أهم معوقات نشر ثقافة ريادة الأعمال بالجامعات المصرية قلة أعداد الموارد البشرية المتخصصة في ريادة الأعمال.

رابعًا: القيادات الجامعية:

تمثل القيادة الفعالة المعيار الأساس في نمو ونجاح أية مؤسسة تعليمية وتعد بمثابة نواة العمل الإداري، كما تؤدي دورًا أساسيًا في فعالية الإدارة التعليمية ولها تأثير على جميع عناصر العملية الإدارية، فالقيادة الواعية تؤمن بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، إن التعليم القائم على الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار والتأمل وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية من خلال التعليم التطبيقي، يتطلب قيادة داعمة للتعلم الريادي، تهتم باحتضان المشروعات الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع (المطيري، ٢٠١٩، ١٠) . وبالنظر في الأدبيات السابقة يتضح وجود عدد من المعوقات لريادة الأعمال في الجامعات المصرية ناتجة عن القيادة، حيث توصلت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٥) إلى عدم اهتمام القيادات الجامعية بشكل كبير بتشجيع الطلاب على ريادة الأعمال وأن ريادة الأعمال لا تمثل هدفًا استراتيجيًا تسعى القيادات الجامعية إلى تحقيقه، إضافة إلى عدم اهتمامها بتنمية روح المبادرة الطلابية، كما أن دراسة (المسيل، وآخرين، ٢٠١٨، ٤٦٤) أوضحت أن بعض القيادات الجامعية تمثل معوقًا رئيسًا وتحديًا أساسًا لتشجيع ريادة الأعمال من خلال غياب تبادل الآراء والمقترحات وغياب روح الفريق والالتزام الحرفي باللوائح وقواعد العمل، وأوضحت دراسة (رفعت، ٢٠٢٠، ١٧٣) أن القيادات الجامعية تهتم بشكل نسبي بتوفير بيئة محفزة لمنظومة ريادة الأعمال.

خامسًا: البنية التحتية والتكنولوجية:

يُعد توفر البنية التحتية والتكنولوجية من أهم عوامل نجاح ريادة الأعمال التقليدية والرقمية بالجامعات، وأوضحت الدراسات السابقة وجود ضعف وقصور في البنية التحتية للجامعات ومنها دراسة: (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٥) التي أظهرت افتقاد الجامعات المصرية إلى البنية التحتية اللازمة لتدعيم الريادة، مثل: عدم وجود مراكز متخصصة في مجال الريادة والتعليم الريادي بكل جامعة والاقتصار على بعض الهيئات

والمؤسسات العامة والصناعية مثل: الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للاستثمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب، دون وجود تعاون بين هذه المؤسسات والجامعة.

وتوصلت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٥) إلى وجود قصور في الموارد والبنية التحتية اللازمة لتنمية ريادة الأعمال؛ مثل عدم توفر حاضنات أعمال للمشروعات الريادية للطلاب وعدم توفر الموارد اللازمة لبدء المشروعات الطلابية.

وأوضحت دراسة (رفعت، ٢٠٢٠، ١٨١) أن جامعة بنها تحاول بشكل نسبي توفير بيئة تكنولوجية مناسبة لتعزيز ودعم العمل الأكاديمي والإداري داخل الجامعة وتمشيًا مع خطتها الاستراتيجية التي تسعى أن تكون جامعة رقمية.

وأوصت دراسة (محمود، ٢٠٢١، ١٠٥) بإنشاء مركز لريادة الأعمال داخل الجامعة تتحدد اختصاصاته في تولي مهمة الإشراف والمتابعة والتقويم لأنشطة ريادة الأعمال على مستوى كليات الجامعة وتوفير عدد من القاعات التدريبية الحديثة والمجهزة بكافة الوسائل المساعدة على إقامة البرامج التدريبية والأنشطة الريادية المختلفة وإنشاء حاضنة أعمال جامعية مجهزة بكافة الوسائل المساعدة لنجاح المشاريع الريادية.

وكذلك دعت دراسة (الدهشان، ٢٠٢٠، ١٣٩) إلى ضرورة تطوير البنية التحتية والتكنولوجية وهو ما يتطلب ضرورة تحديث البنية التحية بالمؤسسات خاصة في المناطق الريفية والفقيرة حتى يمكنهم الحصول على الخدمات المقدمة عن طريق التعليم عن بعد، والتوجه نحو زيادة الاستثمارات لتحديث البنية التحتية التكنولوجية وتوصيل الإنترنت وتوفير التمويل اللازم لاستكمال تغطية المحافظات بكابلات الألياف الضوئية لزيادة سعته، وذلك في ظل التوجه المحلي والدولي نحو التعلم عن بعد لمواجهة جائحة كورونا أو أية ظواهر مشابهة.

سادسًا: التمويل:

يعتبر التمويل من أهم الدعائم الأساسية للتطوير، وأهم معوق أمام الإبداع والابتكار ضعف الميزانية وعدم ملاءمة المخصصات المالية لممارسة أنشطة البحث والابتكار وريادة الأعمال، حيث أوضحت دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٥) عدم وجود ميزانية مخصصة لتنمية ريادة الأعمال لدى الطلاب، إضافة إلى عدم توفير الاكتفاء الذاتي من التمويل اللازم لدعم روح المبادرة لديهم. أما دراسة (رفعت، ٢٠٢٠، ١٧٧) فقد أوضحت أن الجامعة تحرص بشكل نسبي على توفير مصادر متنوعة من التمويل لتطوير الأنشطة الريادية وتنفيذ المشروعات الابتكارية. وأوصت دراسة (محمود، ٢٠٢١، ١٠٥) بضرورة تخصيص الجامعة ميزانية كافية لتوفير فرص تمويل للأفكار والمشروعات الريادية للطلاب، وبناء شراكات وبروتوكولات تعاون بين الجامعة والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال مثل شركات المال الجرىء ورجال الأعمال لتعبئة موارد مالية إضافية ولتذليل الصعوبات التمويلية وتسويق المنتجات للطلاب الرياديين.

سابعًا: التعليم الريادي:

وللجامعات دور مهم باعتبارها مراكز لريادة الأعمال في تعليم طلابها ثقافة ريادة الأعمال والمهارات اللازمة لذلك، ولكن من خلال تتبع الدراسات السابقة في هذا المجال اتضح العديد من أوجه القصور في منظومة التعليم الجامعي. حيث أوضحت دراسة (عبد الخالق، ٢٠١٦، ٦٦٥-٦٦٦) أن مناهج التعليم يغلب عليها التقليدية وضعف قدرتها على مواكبة التقدم العلمي، فالمناهج لا تزود متخرجي الجامعة بالمهارات والقدرات التي تجعلهم مؤهلين للاندماج في سوق العمل هذه السوق المتغيرة واختيار الفرص المتاحة بعناية واستثمارها في إنشاء مشروعات متميزة، إضافة إلى ضعف مستوى التعليم المصري؛ حيث يهتم بمنح شهادات تصلح للتوظيف في الحكومة بدلًا من توفير مهارات وقدرات إبداعية ذات قيمة في ظل الاقتصاد المعرفي، كذلك افتقار هذا النظام إلى التطبيقات العملية الفعالة المرتبطة بالمهارات الفنية في البرامج والتخصصات العلمية.

وأكدت كذلك دراسة (الرميدي، ٢٠١٨، ٣٨٦) الغياب الواضح للتعليم الريادي داخل الجامعات، ويتمثل ذلك في عدم دمج التعليم للريادة في المناهج الدراسية وعدم وجود مقررات دراسية تهتم بتنمية ثقافة ريادة الأعمال بشكل كبير وعدم دعم هيئة التدريس المحفزين لروح المبادرة لدى الطلاب وعدم تدريب الطلاب على ريادة الأعمال أو على كيفية تنفيذ المشروعات بجانب عدم استخدام أساليب تعليميه ريادية في مختلف التخصصات وعدم إشراك أصحاب المصلحة ورجال الأعمال في برامج التعليم للريادة لعدم وجودها من الأساس وعدم عقد ندوات أو دورات تدريبية لتنمية مهارات الطلاب في تنفيذ المشروعات الريادية.

كما أكدت دراسة (خطاب، ومحمد ٢٠٢٠، ٤٩٨) خلو مناهج التعليم الجامعي في مصر النظرية والتطبيقية من مهارات تنظيم المشروعات الأساسية وخلوها كذلك من عرض لقصص بعض رواد الأعمال سواء في مصر أو في العالم، بما يحفز الطالب على البحث عن ماهية ريادة الأعمال، وإن كان هناك بعض المحاولات في التعليم الخاص؛ حيث تم إدخال بعض برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأمريكية والجامعة البريطانية في القاهرة، أما السواد الأعظم من المتخريجين في مصر فلا يتعرضون لأي نوع من التعليم الرسمي لريادة الأعمال وهو ما يُعد خللًا واضحًا في منظومة التعليم وتجب معالجته. وأوضحت دراسة (رفعت، ٢٠٢٠، ١٨٧) أن جامعة بنها تحاول بشكل نسبي إعادة النظر في البرامج التعليمية والتي يمكن من خلالها تنمية الجوانب المعرفية التي يمكن أن تولد أفكارًا لمشروعات ريادية.

ومن خلال العرض السابق لطبيعة واقع ريادة الأعمال بالجامعات المصرية اتضح أن هناك العديد من المعوقات التنظيمية والإدارية والتشريعية والفنية التي تقف عائق أمام نشر ثقافة ومهارات وتعليم ريادة الأعمال بالتعليم الجامعي.

ويحاول البحث الحالي وتمشيًا مع الظروف الراهنة لجائحة كورونا ومتطلبات العصر وخطط الدولة نحو التحول الرقمي وضع عدد من السيناريوهات البديلة لتعزيز

ريادة الأعمال الرقمية ومقوماتها بالجامعات المصرية للتغلب على هذه العقبات التي تواجه ريادة الأعمال التقليدية، وفي المحور التالي عرض لتلك السيناريوهات.

المحور الرابع: سيناريوهات تعزيز ريادة الأعمال الرقمية ومقوماتها بالجامعات المصرية:-

تحاول الدراسة الحالية رسم مسارات للمستقبل لتحقيق هدف البحث من تعزيز ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية، ومساعدة صانعي القرار على اتخاذ قرارات وسياسات وخطوات محددة ورشيدة بشأن مستقبل ريادة الأعمال الرقمية.

وفيما يلي عرض لأهم السيناريوهات المستقبلية لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية في ظل جائحة كورونا:

أولًا: السيناريو المرجعي (الامتدادي):

ويعبر هذا السيناريو عن استمرار الأوضاع الراهنة بل قد يحدث مزيدًا من التدهور في الأوضاع من حيث استمرار تداعيات فيروس كورونا الاجتماعية والاقتصادية مع استمرار أو تردي واقع الجامعات المصرية وعدم وجود أي تغيير يذكر يمكن أن يكون دافعًا للتغير والتقدم.

ويمكن وصف هذا السيناريو من خلال عرض لمجموعة من الافتراضات التي يقوم عليها ومشاهده وكذلك تداعياته المحتملة.

١- الافتراضات الأساسية:

ويفترض هذا السيناريو ما يلي:

-استمرار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، بل حدوث تردي في تلك الأوضاع؛ من حيث: ارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس وما يصاحبه من تأثير على الحالة الصحية والنفسية لأفراد المجتمع وتشديد الإجراءات الاحترازية مع الغلق الكلي أو الجزئي للمؤسسات عامَّة والتعليم خاصَّة وفقدان أكثر للوظائف وارتفاع معدلات البطالة وتدني للرواتب وتوقف كلي أو جزئي لحركة التجارة والشحن والنقل.

- استمرار اتساع الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة.
- استمرار ضعف منظومة التعليم الجامعي وعدم قدرتها على مواكبة المتغيرات العالمية والمجنمعية.
- استمرار ضعف قدرة التعليم الجامعي على مواكبة متطلبات سوق العمل.
- استمرار ضعف الوعي بثقافة وأهمية ريادة الأعمال ودورها في نهضة المجتمع.
- عزوف الشباب عن الإقبال على مشروعات ريادة الأعمال والتمسك بالوظائف الحكومية.
- استمرار تدني مستوى متخرجي الجامعات المصرية، وافتقادهم للكثير من مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري ومهارات ريادة الأعمال.
- استمرار نمطية وتقليدية مناهج التعليم الجامعي وطرق التدريس.

٢- وصف مشاهد السيناريو الامتدادي:

يفترض هذا السيناريو مجموعة مشاهد تعبر عن قصور وضعف منظومة الجامعات المصرية في مواجهة جائحة كورونا والتوجه نحو تعزيز ريادة الأعمال الرقمية كمتطلب لمواكبة المتغيرات العالمية والمجتمعية وتداعيات تلك الجائحة، وفيما يلي وصف لهذه المشاهد على النحو التالي:

المشهد الأول: فلسفة وأهداف التعليم الجامعي:

- افتقار التعليم الجامعي إلى فلسفة واضحة ومحددة ترتبط باحتياجات عالم العمل المتغير.
- عدم مواكبة فلسفة وسياسات واستراتيجيات التعليم الجامعي للأزمات المجتمعية والعالمية.
- غياب الخطط البديلة المستقبلية لمواجهة المتغيرات الحادثة والأزمات.
- غياب واضح لنشر فكرة ريادة الأعمال ضمن رؤية ورسالة الجامعات.
- الانفصال التام بين أهداف التعليم الجامعي والأهداف التنموية للمجتمع المحيط.
- ضعف التوجه نحو وضع برامج واستراتيجيات لرعاية المبدعين والمبتكرين.

- ضعف الوعي بأهمية ريادة الأعمال وقصور الجامعة في نشر ثقافة هذه الريادة بين منتسبيها.

المشهد الثاني: السياسات والتشريعات:

- جمود اللوائح والبطء الشديد في اتخاذ القرارات.
- غياب اللوائح المنظمة للمشروعات الريادية للطلاب.

المشهد الثالث: الموارد البشرية:

- نقص الكوادر المتخصصة في ريادة الأعمال.
- افتقاد الطلاب للمعارف والسلوكيات والمهارات العلمية والإبداعية.
- غياب خطة واضحة مبنية على أسس علمية لتنمية المهارات الريادية للطلاب.
- عزوف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في المشروعات الريادية.
- ضعف الحوافز والمكافآت المالية لتشجيع الموارد البشرية لتبني الأفكار والمشروعات الريادية.
- نقص المهارات التكنولوجية للموارد البشرية الجامعية للتعامل مع الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة.

المشهد الرابع: القيادات الجامعية:

- غياب الفكر الريادي لدى القيادات الجامعية.
- سيادة البيروقراطية في تنفيذ اللوائح والقوانين التى تعطل أي فكر ريادي.
- ضعف اهتمام القيادات بتنمية روح المبادرات الريادية لدى الطلاب.
- سيادة العقلية الدوجماتية التي لا تقبل التجديد والإبداع.
- غياب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لدى القيادات الجامعية.
- عدم سيادة الديموقراطية والعمل التعاوني والتشاركي في الإدارة الجامعية.
- الالتزام الحرفي باللوائح المنظمة للعمل.

- محاربة أي فكر إبداعي وابتكاري.

المشهد الخامس: البنية التحتية والتكنولوجية:

- ضعف البنية التحتية والتكنولوجية في الجامعات.
- ندرة أو نقص التجهيزات والأجهزة التكنولوجية المتقدمة.
- ضعف الميزانية المخصصة لأغراض الصيانة.
- ندرة المراكز المتخصصة في مجال الريادة وغياب تلك المراكز المتخصصة في التعليم الريادي بالجامعات.
- غياب حاضنات أعمال للمشروعات الريادية للطلاب.

المشهد السادس: التمويل:

- استمرار ضعف الميزانية المخصصة للإنفاق على التعليم والبحث العلمي والأنشطة الريادية والابتكارية مع استمرار أزمة كورونا.
- الاعتماد الكلي من قِبل الجامعات المصرية على التمويل الحكومي فقط.
- ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي نتيجة لضعف العلاقة ورداءة المخرجات التعليمية والبحثية (عبد الوهاب، ٢٠١٨، ٦٠).
- سوء توزيع الموارد المالية، حيث أن المرتبات والمكافآت تلتهم النصيب الأكبر منها.
- عدم وجود ميزانية مخصصة لتنمية ريادة الأعمال لدى الطلاب.

المشهد السابع: التعليم الريادي:

- عدم قدرة الدولة على تحديث نظمها التعليمية في ظل استمرار تداعيات أزمة كورونا.
- غياب مراكز التعليم الريادي بالجامعات المصرية.
- تقليدية المناهج وضعف مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي.
- الانفصال التام بين المناهج الدراسية الجامعية ومتطلبات سوق العمل.
- ضعف مواءمة المناهج الدراسية للمتغيرات والأزمات التي قد تطرأ على المستوى المحلي والعالمي.

- افتقار التعليم الجامعي إلى التطبيقات العملية الفعالة المرتبطة بالمهارات الفنية في البرامج والتخصصات العلمية.
- عدم دمج التعليم للريادة في المناهج الدراسية.
- عدم وجود مقررات دراسية تهتم بتنمية ثقافة ريادة الأعمال بشكل كبير.
- عدم تدريب الطلاب على ريادة الأعمال أو حول كيفية تنفيذ المشروعات.
- البيئة التعليمية غير مهيأة لاستخدام التقنيات التعليمية والتكنولوجية الحديثة والأنشطة الريادية (عبد الوهاب، ٢٠١٨، ٥٩).

٣- تداعيات السيناريو الامتدادي:

في ضوء الفرضيات والمشاهد السابقة للسيناريو الامتدادي هناك مجموعة من التداعيات المترتبة عليها، وهي على النحو التالي:

- استمرار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.
- غياب سياسة واضحة ومحددة يمكن ترجمتها إلى خطط وبرامج لإدخال ريادة الأعمال ضمن رؤية وأهداف الجامعات المصرية.
- الاعتماد على ميزانية الدولة المخصصة للتعليم الجامعي دون البحث عن مصادر إضافية وذاتية للتمويل.
- غياب الوعي بثقافة وأهمية ريادة الأعمال.
- غياب الفكر الريادي لدى القيادة وأعضاء هيئة التدريس.
- استمرار اللوائح والقوانين الحالية دون تعديلها وتطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الحادثة.
- استمرار ضعف المنظومة التعليمية بالجامعات المصرية دون بذل أي مجهود لتطويرها بما يتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
- بقاء الإمكانات التكنولوجية والبنية التحتية كما هي في الجامعات المصرية دون تحديث وتطوير.

- عدم تلبية التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل.
- ضعف المهارات الريادية والإبداعية والتكنولوجية لدى متخرجي الجامعات المصرية.
- عزوف الشباب الجامعي عن ممارسة ريادة الأعمال.
- عدم تحفيز القيادة الجامعية للأفكار الريادية والابتكارية والمشروعات الريادية لدى الشباب الجامعي.
- عدم توافر مراكز ووحدات خاصة للتعليم والتدريب الريادي.

ثانيًا: السيناريو الإصلاحي:

تعتمد فكرة هذا السيناريو على حدوث تحسن وإصلاح وتعاف جزئي من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا المؤثرة على المجتمع المصري وممارسة العمل والتعليم مع وجود الإجراءات الاحترازية، وهذا ينعكس بدوره على الجامعات المصرية وذلك بافتراض تحسن واقع منظومة التعليم الجامعي وانتهاء حالة الجمود المرتبطة بالسيناريو السابق واتخاذ خطوات نحو التطوير والإصلاح الجزئي للمنظومة الجامعية كمحاولة لمواكبة المستجدات والمتغيرات الحادثة محليًا وعالميًا.

ويصاحب هذا السيناريو مجموعة من الافتراضات التي يمكن مع حدوثها أن تؤدي إلى إصلاح جزئي في المنظومة الجامعية لتبني الفكر الريادي وكمدخل لحل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من قِبل الدولة، وفيما يلي وصف لتلك الافتراضات لهذا السيناريو ومشاهده وكذلك تداعياته:

١- الافتراضات الأساسية للسيناريو الإصلاحي:

- حدوث تحسن تدريجي في الأحوال المعيشية وتعاف جزئي من تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية.
- بداية ظهور الوعي عند أعضاء المجتمع الجامعي بثقافة وأهمية ريادة الأعمال.

- التوجه المجتمعي نحو تدعيم وتبني فكر ريادة الأعمال والمشروعات الريادية كبديل عن الوظائف الحكومية، وكحل لمشكلة البطالة المستفحلة في المجتمع المصري.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتقدم وسائل الاتصالات واستخدام الإنترنت والأزمة التي أحدثتها جائحة كورونا في تحسين البنية التكنولوجية للبيئة الجامعية.
- بدء القيادة الجامعية في تبني الفكر الريادي.
- محاولة تحسين النظام التعليمي الجامعي؛ من حيث البدء في تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس والاعتماد على غرس مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب الجامعي.
- تنمية مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل المختلفة عبر الإنترنت.
- زيادة نسبية في الميزانية المخصصة من الدولة للتعليم الجامعي ولكن مع استمرار الاعتماد على التمويل الحكومي دون الاعتماد والبحث عن مصادر بديلة للتمويل.
- اعتبار المنافسة العالمية المحك لتطوير النظام الجامعي.
- إدراك الدولة لأهمية الاستثمار المبني على البحث العلمي والابتكار والإبداع.
- محاولة دمج التعليم الريادي ضمن المناهج الجامعية وعرض خبرات وتجارب محلية وإقليمية وعالمية ناجحة في مجال ريادة الأعمال.
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التعافي من أزمة جائحة كورونا في تحسين أوضاع النظام الجامعي.
- تحسن في المناخ الجامعي والأخذ بالأسلوب الديموقراطي ومشاركة جميع الأطراف المجتمعية في صنع القرار.
- البدء في وضع خطط استراتيجية وخطط بديلة واضحة ومحددة ومرنة لإصلاح المنظومة الجامعية ومواجهة الأزمات التي قد تطرأ على المجتمع المصري.

٢- وصف مشاهد السيناريو:

يفترض هذا السيناريو أن تحاول الجامعات المصرية توفير بعض مقومات ريادة الأعمال التقليدية والرقمية، وأن تخطو بعض الخطوات الجادة لإصلاح المنظومة الجامعية لمواجهة الأزمات الطارئة على المجتمع المصري، وذلك من خلال مجموعة المشاهد التالية:

المشهد الأول: فلسفة وأهداف التعليم الجامعي:

- البدء في صياغة فلسفة وأهداف واضحة ومحددة للنظام الجامعي مرتبطة مع عالم العمل المتغير وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- مراعاة المرونة في وضع الأهداف بحيث يمكن تغييرها وفقًا للتغيرات والمستجدات الحادثة محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- البدء في وضع فكر ريادة الأعمال ضمن رؤية ورسالة الجامعات.
- وجود نوع من الترابط بين استراتيجيات وأهداف الجامعة والخطط التنموية للمجتمع المصري.
- البدء في وضع الخطط البديلة المستقبلية لمواجهة الأزمات الطارئة على النظام الجامعي.
- تبني فلسفة التعليم والتدريب الريادي في النظام الجامعي.
- تنامي الوعي لدى أعضاء المجتمع الجامعي بأهمية ريادة الأعمال ومحاولة نشر ثقافتها.
- التوجه نحو وضع برامج لرعاية المبدعين وأصحاب الفكر الريادي من الشباب الجامعي.

المشهد الثاني: السياسات والتشريعات:

- إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي.
- توفير المرونة في وضع القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي بما يتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من مستجدات ومتغيرات.
- وضع قوانين أو لوائح تضمن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

- البدء في وضع لوائح منظمة للمشروعات الريادية للطلاب.

المشهد الثالث: الموارد البشرية:

- زيادة ملحوظة في أعداد الكوادر المتخصصة في ريادة الأعمال.
- وضع خطة لتنمية المهارات الريادية لدى الطلاب.
- توجه أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو المشاركة في المشروعات الريادية.
- وضع خطة تدريبية لتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على استخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل عبر شبكات الإنترنت وكيفية تصميم المواقع.

المشهد الرابع: القيادات الجامعية:

- التوجه الاستراتيجي من قبل القيادات الجامعية بالاهتمام بنشر ثقافة ريادة الأعمال بين منتسبي الجامعة.
- اهتمام القيادات الجامعية بتنمية المبادرات الريادية لدى الطلاب.
- تقديم القيادات الجامعية الدعم المادي والمعنوي للطلاب الرياديين.
- حرص القيادة الجامعة على توفر المناخ الجامعي المشجع على الابتكار والإبداع.

المشهد الخامس: البنية التحتية والتكنولوجية:

- تحسن ملحوظ في النية التحتية والتكنولوجية للجامعات.
- توفير التجهيزات والأجهزة التكنولوجية الحديثة.
- زيادة ملحوظة في الميزانية المخصصة لصيانة الأجهزة والتجهيزات.
- وجود مراكز متخصصة لدعم الابتكار وريادة الأعمال بالجامعات.
- وجود بعض المراكز لتعليم مهارات ريادة الأعمال.
- وجود حاضنات أعمال للمشروعات الريادية للطلاب.

المشهد السادس: التمويل:

- زيادة نسبية في الميزانية المخصصة من الجامعة لتمويل الأنشطة الريادية والابتكارية.
- وجود بعض الإسهامات من القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي.
- التوجه نحو محاولة توفير مصادر بديلة للتمويل من خلال تقديم الاستشارات والخدمات بمقابل مادي لجميع قطاعات المجتمع.

المشهد السابع: التعليم الريادي:

- تحقق تحسن ملحوظ في تحديث النظام التعليمي الجامعي مواكبة لأزمة كورونا.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية ومحاولة المواءمة بين الموضوعات الدراسية ومتطلبات سوق العمل.
- محاولة التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي.
- تضمين مهارات ريادة الأعمال داخل المقررات الدراسية الجامعية.
- توفر تدريب للطلاب على ريادة الأعمال وكيفية تنفيذ المشروعات الريادية.
- وجود التعليم عبر وسائل التواصل المختلفة والمنصات التعليمية الجامعية نتيجة لما فرضته جائحة كورونا من ضرورة لمثل هذا النوع من التعليم بجانب التعليم التقليدي.

٣- تداعيات السيناريو الإصلاحي:

تأسيسًا على الفرضيات والمشاهد السابقة يمكن تصور مجموعة من التداعيات المحتملة المترتبة على الأخذ بالسيناريو الإصلاحي، على النحو التالي:

- ظهور الوعي لدى القيادات الجامعية والمجتمع بأهمية ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
- وضع سياسة واستراتيجيات واضحة لإدراج ريادة الأعمال ضمن رؤية وأهداف الجامعات المصرية.

- وضع خطة استراتيجة للبحث العلمي والريادة والابتكار مع وضع الأهداف التنموية للمجتمع في الاعتبار.
- زيادة دعم الجامعة للمشروعات الريادية.
- زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي.
- زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الريادية.
- وجود قيادات جامعية تؤمن بالفكر الريادي والتطوير والتجديد.
- وضع قوانين ولوائح مرنة تتناسب مع المتغيرات والأزمات الحادثة في المجتمع، وتيسر سير العمل الجامعي.
- وجود تحسن ملحوظ في منظومة العملية التعليمية بالجامعات المصرية بما يتناسب والتقدم العلمي والتكنولوجي.
- التوجه نحو استخدام الوسائل التكنولوجية والأجهزة التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل الفعال عبر شبكات الإنترنت.
- تلبية التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل.
- تحسن المهارات الريادية والإبداعية والتكنولوجية لدى متخرجي الجامعات المصرية.
- إقبال الشباب الجامعي على ممارسة ريادة الأعمال.
- تحفيز القيادة الجامعية للأفكار الريادية والابتكارية والمشروعات الريادية لدى الشباب الجامعي.
- توافر مراكز ووحدات خاصة للتعليم والتدريب الريادي.

٤- صعوبات تنفيذ السيناريو الإصلاحي:

قد يواجه هذا السيناريو مجموعة من الصعوبات التي قد تحول دون تنفيذه، ومنها ما يلي:

- استمرار تداعيات السيناريو الامتدادي باستمرار جائحة كورونا مع عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- مقاومة القيادات والمسئولين لأي فكر إصلاحي أو تجديدي.
- محدودية الميزانية المخصصة وعدم وفائها بمتطلبات الإصلاح الجامعي المنشود.
- البيروقراطية الإدارية والبطء في اتخاذ القرارات.
- ضعف الوعي المجتمعي بثقافة وأهمية ريادة الأعمال مع التمسك بالوظائف الحكومية.
- الإبقاء على الإمكانات المادية والبنية التكنولوجية الحالية دون تطوير.

ثالثًا: السيناريو الابتكاري: (سيناريو الوصول إلى ريادة الأعمال الرقمية ومقوماتها) :

ينطلق هذا السيناريو من فكرة أساسية ألا وهي إحداث تغيير جذري وشامل في المجتمع المصري ومنظومة التعليم الجامعي من خلال إعادة النظر في جميع عناصر هذه المنظومة وإجراء إصلاح كلي وجذري لها بحيث يكون ذلك التعليم ذا نظرة مستقبلية واستعدادًا لمواجهة أية تطورات ومتغيرات وأزمات عالمية وإقليمية ومحلية، وأن يكون قادرًا على المنافسة العلمية والتكنولوجية مع أرقى الجامعات العالمية.

وذلك من خلال الاستفادة من أزمة كورونا -والأزمات الحادثة- على أن تكون هذه الأزمات قوة دافعة وليست مثبطة ومحدثة لهذه التغيرات، وأن يكون التعليم الجامعي كذلك مواكبًا للثورة العلمية والتكنولوجية والتي ظهر دورها المحوري في القدرة على إدارة أزمة جائحة كورونا بنجاح كبير، وينطوي هذا السيناريو على الحلم والرؤية المستقبلية نحو توجه الجامعات المصرية إلى ريادة الأعمال الرقمية وتعزيزها، وذلك للتغلب على عقبات ريادة الأعمال التقليدية من ناحية، ومواكبة التقدم التكنولوجي وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي من ناحية أخرى، وفيما يلي وصف لهذا السيناريو من حيث الافتراضات والمشاهد والتداعيات وكذلك متطلبات وآليات وصعوبات تنفيذه.

١- الافتراضات الأساسية للسيناريو الابتكاري:

هناك مجموعة من الافتراضات التي يستند عليها هذا السيناريو ومنها ما يلي:

- إنتهاء أزمة كورونا وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع المصري وحدوث تعافي كلي وعودة الحياة لطبيعتها كما كانت وممارسة كافة الأنشطة التعليمية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية بدون أية إجراءات احترازية.
- تطور البنية التحتية والتكنولوجية للجامعات المصرية.
- اعتماد الجامعات على استخدام التكنولوجيا الحديثة وأحدث وسائل الاتصال في التعليم والإدارة الجامعية.
- وجود التعليم الهجين في الجامعات والذي يقوم على الدمج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني وكذلك التدريب الإلكتروني.
- ظهور الوعي المجتمعي بأهمية العلم والفكر الريادي والابتكاري لإحداث التقدم المنشود.
- توجه الجامعات نحو تعزيز ريادة الأعمال الرقمية لدى شبابها .
- وجود قيادات جامعية تؤمن بالفكر الريادي والإبداعي.
- وجود سياسات واستراتيجيات داعمة لريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية.

٢- وصف مشاهد السيناريو الابتكاري:

يقوم السيناريو الحالي على عدة مشاهد تركز على التغييرات الجوهرية التي يمكن أن تحدث في منظومة التعليم الجامعي لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية، ويمكن تصور هذه المشاهد على النحو التالي:

المشهد الأول: فلسفة وأهداف التعليم الجامعي:

ولتحقيق هذا المشهد ينبغي على الجامعات أن تحدث تغييرًا في فلسفتها وأهدافها وأن تضع في اعتبارها مجموعة من الأهداف لتوفير وتعزيز مقومات ريادة الأعمال الرقمية وتسعى إلى تحقيقها، ومن هذه الأهداف ما يلي:

- الترابط بين أهداف واستراتيجيات الجامعات وأهداف التنمية الشاملة المقصودة للمجتمع المصري.
- صياغة فلسفة وأهداف واضحة ومحددة للتعليم الجامعي مرتبطة مع عالم العمل المتغير وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- مرونة الأهداف المصاغة ومواكبتها للتغيرات والمستجدات الحادثة محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- وضع فلسفة التحول الرقمي للجامعات المصرية ضمن الأهداف الرئيسة للجامعات.
- تضمين ريادة الأعمال الرقمية ضمن رؤية ورسالة الجامعات.
- ظهور التعليم والتدريب الريادي الرقمي في التعليم الجامعي.
- انتشار الوعي لدى أعضاء المجتمع الجامعي بأهمية ودور ريادة الأعمال الرقمية في دعم التنمية المنشودة للمجتمع المصري.
- وضع برامج لرعاية المبدعين وأصحاب الفكر الريادي من الشباب الجامعي، من خلال استقطاب الأفكار الجديدة والمبدعة سواء من الطلاب أو شباب الباحثين.

المشهد الثاني: السياسات والتشريعات:

ثمة متطلبات ينبغي توفرها في السياسات والتشريعات لكي تصبح مقومًا أساسًا لريادة الأعمال الرقمية، ومنها إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي واستبعاد كل ما يعوق سير العمل والإبداع والابتكار، ووضع مجموعة من السياسات والتشريعات الداعمة لريادة الأعمال الرقمية، ومنها ما يلي:

- وضع قوانين ولوائح مرنه منظمة للعمل الجامعي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من مستجدات وتغيرات.
- توفر قوانين و لوائح تضمن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- وجود سياسات منظمة للمشروعات الريادية الرقمية للطلاب وشباب الباحثين.
- تفعيل نظم المحاسبية والحوكمة الجامعية.

- وضع لوائح خاصة بعقود الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، لضمان حقوق كلا الطرفين وإلزامهما بتنفيذ ما ينص عليه العقد.

المشهد الثالث: الموارد البشرية:

العنصر البشري من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وصغار الباحثين؛ هم الأساس لنجاح ريادة الأعمال الرقمية والأساس في البحث العلمي، ولذلك يجب تذليل أية عقبات تقف أمام الفكر الريادي الإبداعي الابتكاري بحيث لا ينشغل الطلاب إلا بالبحث وتنفيذ أفكارهم ومشروعاتهم الريادية، ولا يفكروا في أي شيء يقف عائقًا أمام إبداعهم، وفيما يلي مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في الجامعات لدعم ريادة الأعمال الرقمية لدى طلابها:

- وفرة في الكوادر المتخصصة وذوي الخبرة في مجال ريادة الأعمال والتسويق الرقمي.
- وجود خطة لتنمية المهارات الريادية والتسويقية الرقمية لدى الطلاب.
- إقبال الطلاب وصغار الباحثين نحو المشاركة في المشروعات الريادية الرقمية.
- توفر خطة تدريبية لتدريب الطلاب وصغار الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على كيفية استخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل عبر شبكات الإنترنت وكيفية تصميم المواقع.

المشهد الرابع: القيادات الجامعية:

القيادات الجامعية هي العنصر الأساس في نجاح أو فشل منظومة العمل الجامعي وهي القوة الدافعة أو المعوقة لأي تطوير أو تغيير، ومن المقومات الأساسية لريادة الأعمال الرقمية القيادة الريادية صاحبة الفكر الثوري الابتكاري التجديدي، ومن ملامح هذا المشهد ما يلي:

- وجود قيادات جامعية ذات فكر ريادي ورؤي استراتيجية واضحة لإحداث التغيير والتطوير المنشود.

- اهتمام القيادات الجامعية بنشر ثقافة ريادة الأعمال بين منتسبي الجامعة.
- دعم القيادات الجامعية للمبادرات الريادية الرقمية لدى الطلاب.
- تقديم القيادات الجامعية الدعم المادي والمعنوي للطلاب الرياديين.
- توفر قيادة جامعية محفزة على الابتكار والإبداع.
- توفر خطة تدريبية لتدريب القيادات الجامعية على الأساليب الإدارية الحديثة ونظم تكنولوجيا المعلومات.

المشهد الخامس: البنية التحتية والتكنولوجية:

ولكي تواكب البنى التحتية والتكنولوجيا ريادة الأعمال الرقمية ينبغي أن يحدث تطور هائل فيها يتناسب وحجم الأنشطة الريادية المنشودة ويتوقع أن تتفوق في التحول الرقمي في إدارة أعمالها، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- توفر أحدث الأجهزة التكنولولوجية ووسائل الاتصالات الحديثة لتيسير الأعمال البحثية والإدارية بالجامعات المصرية.
- رصد ميزانية مخصصة لصيانة الأجهزة والتجهيزات.
- توفر الفنيين المهرة لصيانة هذه الأجهزة.
- توفر مد خطوط الفايبر وخدمة المايكروويف في جميع الجامعات المصرية.
- وجود مراكز متخصصة ووحدات لدعم الابتكار وريادة الأعمال في جميع كليات الجامعات المصرية.
- توفر مراكز للتعليم والتدريب على مهارات ريادة الأعمال الرقمية.
- توفر حاضنات أعمال تقليدية ورقمية للمشروعات الريادية الرقمية للطلاب.

المشهد السادس: التمويل:

يعتبر دعم ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات والتحول إلى جامعات ريادية من أهم مصادر توفير التمويل للتعليم الجامعي وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، ولكن في

البداية فإن تعزيز ريادة الأعمال الرقمية في الجامعات يحتاج لزيادة الميزانية كمقوم أساس ، وبالتالي فهناك عدة متطلبات ينبغي توفرها فيما يخص التمويل وهي كما يلي:

- زيادة الميزانية المخصصة من قبل الدولة للتعليم الجامعي.
- زيادة الميزانية المخصصة من الجامعة لتمويل الأنشطة الريادية والابتكارية.
- زيادة إسهامات القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي.
- توفر مصادر بديلة للتمويل من خلال تقديم الاستشارات والخدمات بمقابل مادي لجميع قطاعات المجتمع وكذلك الاستفادة من كل الوحدات ذات الطابع الخاص والوحدات الإنتاجية بالجامعة.

المشهد السابع: التعليم الريادي:

يُعد تعليم مهارات ريادة الأعمال الرقمية والتفكير الإبداعي والابتكاري لطلاب الجامعات متطلبًا أساسًا لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية، ومن ملامح هذا المشهد فيما يخص التعليم الريادي الرقمي ما يلي:

- شيوع التعليم الهجين في الجامعات المصرية، الذي يجمع بين التقليدي والرقمي كنتيجة طبيعية أفرزتها جائحة كورونا.
- اعتماد التعليم الرقمي والتدريب الإلكتروني والاعتراف بشهادتهما.
- وجود مقررات خاصة بتعليم ريادة الأعمال التقليدية والرقمية ضمن مناهج التعليم الجامعي.
- الاعتماد على أحدث الوسائل التكنولوجية في التعليم.
- اعتماد التعليم عبر وسائل التواصل المختلفة والمنصات التعليمية الجامعية.

٣- تداعيات السيناريو الابتكاري:

في ضوء الأوضاع والمشاهد السابقة للسيناريو الابتكاري يمكن استنتاج بعض التداعيات المحتملة لهذا السيناريو، على النحو التالي:

- زيادة الوعي بأهمية ودور ريادة الأعمال الرقمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- تخريج جيل من الباحثين قادر على المنافسة العالمية ذي مهارات إبداعية وابتكارية عالية.
- التحول الرقمي المنشود للجامعات المصرية مواكبًة للمستجدات العالمية ورؤية الدولة الاستراتيجية.
- وجود كوادر متخصصة على أعلى مستوى في مجال ريادة الأعمال الرقمية.
- القضاء على مشكلة البطالة بين الشباب الجامعي.
- تحسن الوضع الاقتصادي للباحثين ورواد الأعمال.
- زيادة الميزانية المخصصة من قبل الدولة للإنفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- تحقيق التمويل الذاتي للجامعات المصرية من خلال زيادة مواردها المادية من المشروعات الريادية لطلابها وباحثيها ويترتب على ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي لمجتمعاتها إضافة إلى تحقيق الاستقلال المالي لها.
- التحسن الفائق في البنية التحتية والتكنولوجية للجامعات المصرية.
- الاعتماد على استخدام أحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجية الحديثة.
- اعتماد التعليم والتدريب الإلكتروني بالجامعات المصرية جنبًا إلى جنب مع التعليم والتدريب التقليدي.
- زيادة خبرات جميع منتسبي الجامعات المصرية في التعاملات الرقمية.
- وجود حاضنات تقليدية ورقمية للأفكار والأعمال الإبداعية داخل كل كلية من كليات الجامعات المصرية على اختلاف التخصصات العلمية.
- وجود مراكز معتمدة بالجامعات المصرية للتعليم والتدريب على ريادة الأعمال الرقمية.
- زيادة عقود الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.

د- متطلبات تنفيذ السيناريو الابتكاري وآليات تحقيق مقومات ريادة الأعمال الرقمية:

ولتنفيذ هذا السيناريو هناك بعض المتطلبات الأساسية التي ينبغي توفرها وهي على النحو التالي:

- إعادة النظر في كافة عناصر منظومة التعليم الجامعي من مدخلات وعمليات ومخرجات لإحداث التطوير المنشود.
- وضع ريادة الأعمال الرقمية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعات المصرية.
- اختيار قيادات جامعية واعية تؤمن بالتغيير والتطوير، ذوي رؤية مستقبلية قادرة على الاستفادة من الأزمات والبحث عن الخيارات الاستراتيجية للخروج من الأزمات الحادثة دون حدوث تأثير كبير على سير العمل التعليمي والبحثي والإداري.
- الاهتمام بنشر الوعي بأهمية ريادة الأعمال التقليدية والرقمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل مشكلات المجتمع.
- وجود بنية تحتية وتكنولوجية قوية.
- توفير المناخ والبيئة الجامعية المشجعة على الابتكار والإبداع.
- حماية حقوق الملكية الفكرية للابتكارات الخاصة بالمشروعات الريادية الرقمية.
- الإعفاء الضريبي للمشروعات الريادية الرقمية لتحفيز الشباب الجامعي على الإقبال عليها.
- تعديل اللوائح والمقررات الدراسية والمناهج وإدراج التعليم الريادي التقليدي والرقمي ضمن هذه المقررات.
- تعليم المهارات الرقمية والريادية لجميع منسوبي الجامعات المصرية.
- الاهتمام بتطوير تفكير الشباب الجامعي من التركيز على صنع الفرص بدلًا عن استغلالها فقط.

- نشر تجارب وخبرات الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المعتمدة على ريادة الأعمال بنوعيها التقليدي والرقمي، والاستفادة من هذه التجارب وتفعيلها لدعم المبدعين.
- التخلي عن البيروقراطية والروتين الإداري واستخدام أحدث النظم الإدارية التي توفر الوقت والجهد والمال.
- تحفيز قطاعات المجتمع الإنتاجية على إبرام صفقات وعقود شراكة مع الجامعات وحدوث تبادل منفعة مع الطرفين من حيث تقديم الجامعات المشورة والخبرة لهذه القطاعات، واحتضان هذه القطاعات للأفكار والمشروعات الريادية للشباب الجامعي وتقديم الدعم المالي.
- تقديم الجامعات المكافأت والجوائز لتشجيع المبتكرين ورواد الأعمال من الطلاب وشباب الباحثين.
- إنشاء منصة إلكترونية خاصة بكل جامعة لدعم مبادرات ريادة الأعمال الرقمية وتقديم كل المساعدات اللازمة لتنفيذ تلك المبادرات والمشروعات الريادية وتذليل الصعوبات.
- إنشاء مواقع خاصة بالجامعات المصرية للتسويق الإلكتروني للمشروعات الريادية.
- تخصيص جائزة سنوية من قبل الدولة لأفضل مشروع ريادي رقمي للشباب الجامعي.
- التوسع في إجراء بحوث علمية في مجال الاقتصاد الرقمي وكيفية تنظيم المشروعات الرقمية، وفهم الفروق الدقيقة للحوكمة الرقمية والمواطنة الرقمية وأهميتها في تنظيم بيئة المشروعات والمبادرات الريادية

(Sahut, et. al, 2021, 15-16).

٥- صعوبات تنفيذ السيناريو الابتكاري:

هناك مجموعة من الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تعوق تنفيذ السيناريو الابتكاري منها:

- استمرار تداعيات جائحة كورونا الاجتماعية والاقتصادية مع حدوث أزمة اقتصادية عالمية تحول دون حدوث التطوير والنهضة المأمولة.
- وجود قيادات دوجماتية لا تؤمن بأي تغيير أو تقدم تكنولوجي.
- ضعف كفاءة الموارد البشرية الجامعية؛ وذلك نتيجة لضعف تأهيلهم وتدريبهم علميًا وفنيًا وتكنولوجيًا.
- استمرار ضعف البنية التحتية والتكنولوجية.
- عدم توفر مراكز للتعليم والتدريب على ريادة الأعمال الرقمية.
- عدم تحقيق رؤية الدولة نحو التحول الرقمي لجميع مؤسسات الدولة.
- استمرار الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي مع عدم بذل أي مجهود نحو البحث عن بدائل للتمويل.
- استمرار التعلق المجتمعي بالوظائف الحكومية والعزوف عن فكر ريادة الأعمال.
- استمرار سياسة الروتين والبيروقراطية الإدارية.
- غياب المحاسبية والحوكمة الإدارية.

ومن معوقات ريادة الأعمال الرقمية كما أوضحتها دراسة (Vineela , 2018, 445) : القرصنة؛ لأن أصحاب المشروعات الريادية الرقمية يتعاملون مع منتجات رقمية، ولقد عرضت نتائج دراسة بعنوان "قرصنة البرمجيات العالمية" أجريت عام ٢٠١٦، وتوصلت إلى أن معدل القرصنة العالمي هو ٣٥%، والخسائر التي وقعت بسبب القرصنة أكثر من ٣٤ مليار دولار أمريكي.

رابعًا: المفاضلة بين السيناريوهات الثلاث واختيار السيناريو الأفضل:

يتضح من خلال العرض السابق للسيناريوهات الثلاث أن السيناريو الابتكاري أفضل من السيناريوهين الإصلاحي(الذي لا يقوم بتغير شامل وجذري لمنظومة التعليم الجامعي وهذا لا يناسب ريادة الأعمال الرقمية) والامتدادي(فهو سيناريو غير مرغوب فيه لأنه يمثل استمرارًا للأوضاع المجتمعية) لتحقيق الهدف من الدراسة حيث إنه السيناريو الحلم

الذي ينطوي على الرؤية المستقبلية لدعم وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية في الجامعات المصرية وقيامها بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري، وتنافس الجامعات المتقدمة بشبابها وباحثيها وتحقيق التمويل الذاتي لها وأن تصبح مصدر لتمويل والمشاركة في المشروعات الخدمية والإنتاجية في مجتمعاتها وسبب رئيس في نهضة الدولة وتحقيق رؤيتها الاستراتيجية، وإن كان هذا عملًا يتطلب بذل المزيد من الجهد والإخلاص فهو قابل للتحقيق بجهود كوادر الجامعات البحثية المتميزة وتمشيًا مع ما فرضته جائحة كورونا من التسريع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب وكذلك ممارسة الأعمال.

خاتمة:

إن التحول من ريادة الأعمال التقليدية إلى رقمية أصبح أمرًا ضروريًا، خاصَّة في ظل التحديات والتغيرات المجتمعية والمحلية ومواكبًة مع ما أحدثته جائحة كورونا من ضرورة التوجه والتحول الرقمي في التعليم والتدريب والعمل، وهذا التحول بحاجة ماسة إلى إعادة هندسة المنظومة الجامعية وإحداث تغير في نوعية القوى البشرية من ناقلين للمعرفة إلى مبدعين ومبتكرين، من مستهلكين إلى منتجين، من عقلية دوجماتية لا تؤمن بأي تغيير إلى عقلية مرنة ذات رؤية استراتيجية تؤمن بالتطوير والتقدم التكنولوجي الحادث في العالم أجمع وذلك لتحقيق التميز والريادة.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية (٢٠٢٠): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، إبريل.

٢- الأمم المتحدة (٢٠١٨): ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي -بعيدًا عن واقع سير الأعمال كالمعتاد، تقرير أقل البلدان نموًا ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

٣- أمين، خالد زكريا (٢٠٢٠): مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحة في التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار الثالث، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو.

٤- بخش، جميل بن مراد (٢٠٢٠): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا كوفيد ١٩ والتدابير اللازم اتخاذها لمواجهة هذه الجائحة على المستوى الدولي والوطني، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل، المغرب، العدد الأول.

٥- بن سعيد، لانا بنت حسن بن سعد (٢٠١٤): ريادة الأعمال الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها، مجلة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، السعودية، العدد الثامن، أكتوبر.

٦- بونوه، شعيب، وخلوط، عواطف (٢٠١١): آثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ريادة المنظمات الحديثة، الملتقى الدولي الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، الجزء الثاني، مايو.

٧- جبير، علي سعدي عبد الزهرة (٢٠٢١): الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول.

٨- خطاب، أحمد جمال، ومحمد، حازم حسانين (٢٠٢٠): فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج ١١، العدد الأول.

٩- الخياط، محمود عزت (٢٠٢٠): تفشي فيروس كورونا... بين المؤامرة والتعاون الدولي: تداعيات الجائحة: رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية.

١٠-الدهشان، جمال (٢٠٢٠): مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، إستونيا، المجلد الثالث، العدد الرابع، أكتوبر.

١١-الدهشان، جمال علي (٢٠١٨): التدريب على ريادة الأعمال مدخلًا للتخفيف من مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة، المؤتمر الدولي الثاني: "التدريب الإبداعي: رؤى واقعية وطموحات مسقبلية"، مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها ، ١٥ مارس.

١٢-رفعت، فاطمه صلاح الدين (٢٠٢٠): تطوير التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات الجامعة الريادية: دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

١٣-الرميدي، بسام سمير (٢٠١٨): تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، العدد السادس، يونيو .

١٤-الزنفلي، أحمد محمود (٢٠١٢): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية والمستقبل العربى (٣) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٥-شمس، أمل عبد الفتاح عطوة (٢٠٢٠): التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا COVID 19 في مصر: رؤية مستقبلية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، ع (٣٤).

١٦-صندوق النقد العربي (٢٠٢١): تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار الثالث عشر، إبريل.

١٧-عبد الخالق، حنان زاهر (٢٠١٦): تصور مقترح لتفعيل تعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية والعربية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٢، العدد الثاني، الجزء الثاني، إبريل.

١٨-عبد الله، سمير، والنتشه، باسل (٢٠١٤): سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين.

١٩-عبد الوهاب، إيمان جمعه محمد (٢٠١٨): مسارات التحول بمؤسسات التعليم الجامعي المصري نحو صيغة الجامعة الريادية: دراسة استشرافية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، المجلد الثاني، ع (٩٠).

٢٠-عبد ربه، وجدي محمدي (٢٠١٨): الإعداد الجيد للمنظم كوسيلة للقضاء على البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي: استراتيجية إدراج ريادة الأعمال في التعليم، مجلة البحوث التجارية، جامعة سوهاج، مج(٣٢)، العدد الرابع، ديسمبر.

٢١-عبود، سحر، والمليجي، أسماء (٢٠٢٠): التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار الأول، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٢٢-عدلي، هويدا (٢٠٢٠): الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من كوفيد-١٩ : إجراءات وفرص قابلة للتعزيز، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع (٧٩) .

٢٣-محمود، باسنت فتحي (٢٠٢١): واقع نشر ثقافة ريادة الأعمال بجامعة السويس ومقترحات تفعيلها من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع (٢٢).

٢٤-المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) (٢٠٢٠): متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري "سوق العمل المصري"، تقرير رأي في أزمة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ع (٢٣).

٢٥- المسيل، محمود عطا محمد، وآخرون (٢٠١٨): آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٢٩)، ع(١١٦)، أكتوبر.

٢٦-المطيري، صفاء (٢٠١٩): التعلم الريادي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع (١٤٩).

٢٧-المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٠): مؤشر التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي ، (اين المكان)، أغسطس.

٢٨-موسى، أحمد محمد بكري (٢٠١٨): منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافوره وتايوان والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الأزهر، كلية التربية، ع(١٧٨)، الجزء الثاني، إبريل.

٢٩-مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (٢٠٢٠): كوفيد-١٩ ضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي (الإصدار الثاني) ، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة.

٣٠-النامي، زهير، وكريم، إلهام (٢٠٢٠): وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية، ، مجلة التمكين الاجتماعي، المغرب ، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو.

٣١-هيكل، هناء محمد محمدي (٢٠١٤): تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة: رؤية استراتيجية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Breisinger, Clemens, et. al (2020) A: Impact of Covid-19 on The Egyptian Economy: Economic Sectors, Jobs and Households, Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, June.

2- Breisinger, Clemens, et. al (2020) B: COVID-19 and the Egyptian Economy From Reopening to Recovery: Alternative Pathways and Impacts on Sectors, Jobs, and Household, Regional Program Policy Note 10, Egypt November.

3- Cambpell, A. M. (2020): An Increasing Risk of Family Violence During the Covid-19 Pandemic: Strengthening Community Collaborations to Save Lives, Forensic Science International: Reports, Vol. 2, December.

4- European Commission (2013): Strategic Policy Forum on Digital Entrepreneurship -Fulling Digital Entrepreneurship in Europe, Available at: https://ec.europa.eu/docsroom/documents/5313/attachments/1/translations/en/renditions/native, accessed on 28/9/2021

5- European Commission (2015): Digital Entrepreneurship Barriers and Drivers; The Need for A Specific Measurement Framework, JRC Report EUR, Institute for Prospective Technological Studies.

6- Merriam (2008): Webster's Collegiate Dictionary, 11th ed., Merriam Webster Inc., U.S.A.

7- Mohler, G., et. al (2020): Impact of Social Distancing During COVID-19 Pandemic on Crime in Los Angeles and Indianapolis, Journal of Criminal Justice, Vol. 68, May-June.

8- Nicola, et. al (2020): The Socio-Economic Implications of The Coronavirus and COVID-19 Pandemic: A Review, International Journal of Surgery, No. 78, June.

9- Reza, Amin, et. al (2016): Providing Functional Model for Developing Entrepreneurship, International Journal of Development Studies, Vol.8, No.1.

10- Sahut, J.M. & Teulon, F.(2019): The Age of Digital Entrepreneurship, Journal of Small Business Economics, Vol.15 September.

11- Sahut, Jean Michel , et. al (2021): The Age of Digital Entrepreneurship, Journal of Small Business Economics, Vol. 56, No. 1, February.

12- Turuk, Mladen (2018): The Importance of Digital Entrepreneurship in Economic Development, 7th ed., International Scientific Symposium Economy of Eastern Croatia Vision and Growth, 26 may.

13- Vineela, Siva. G. (2018): Digital Entrepreneurship, Journal of IJIRMPS, Vol. 6, No. 4.